انتـزاع الحياة من جوف اليرموك

جرائم الحرب ضد المدنيين المحاصَرين



منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستـقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.



منظمة العفو
الدولـيــة

الطبعة الأولى 2014
Amnesty International Ltd
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

رقم الوثيقة: AI Index: MDE 24/008/2014 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: منظمة العفو الدولية،
الامانة الدولية، المملكة المتحدة

صورة الغلاف: سكان ينتظرون تلقي مساعدات غذائية تقوم الأونروا بتوزيعها في مخيم اليرموك المحاصر، جنوبي دمشق، سوريا في 31 يناير/كانون الثاني 2014
© unrwa.org

amnesty.org

قائمة المحتويات

1. مقدمــة

ثلاث سنوات مضت على قيام السلطات السورية بالرد بوحشية على الاحتجاجات المنادية بالإصلاح والمناوئة للحكومة، ما أدى إلى اندلاع نزاع داخلي مسلح ما انفكت ناره تستعر، وأصبح ما يربو على ربع مليون شخص يعيشون الآن تحت الحصار في مختلف أنحاء سورية. ولقد تعرض العديد من الناس لظروف مروعة في معرض معاناتهم للبقاء على قيد الحياة. ويقطن معظم هؤلاء في المناطق التي تحاصرها قوات الحكومة السورية، وظلوا في واقع الحال حبيسي مناطق دمرها القصف الجوي والمدفعي طوال أكثر من عام. ولا يتوافر لدى المحاصرين الكثير من الطعام واضطروا إلى اللجوء إلى ذبح القطط والكلاب وأكل لحومها، بينما يقع من يغامر منهم بمحاولة التقاط بعض أوراق الشجر والأعشاب لإطعام أفراد عائلاتهم ضحية لنيران قناصة القوات الحكومية. وفي هذه الأثناء، وقع المدنيون تحت حصار قوات جماعات المعارضة المسلحة في المناطق التي لا زالت تحظى الحكومة بتأييد شعبي فيها، حيث قامت تلك القوات بقطع الإمدادات الغذائية وإمدادات الوقود والتجهيزات الطبية التي يحتاج المدنيون لها حاجة ماسة.

وتشمل المناطق الواقعة تحت حصار قوات الحكومة السورية ضواحي العاصمة ودمشق وأحياء أخرى منها وكذلك المناطق القريبة منها ومن غيرها من المدن الرئيسة من قبيل حمص وحلب. وتعرض كل من مخيم اليرموك الواقع على بعد حوالي 8 كم من وسط دمشق، والغوطة الشرقية الواقعة على الطرف الشرقي من المدينة لهجمات متكررة وحصار طويل من القوات الموالية للرئيس بشار الأسد، وهو ما تكرر أيضا في أجزاء من حمص ثالث أكبر المدن السورية، والحسكة الواقعة في شمال شرق البلاد. وبدورهم فرض المقاتلون المعارضون للحكومة حصارا على السجن المركزي في حلب شمالي البلاد وأكثر مدن سورية اكتظاظا بالسكان، كما حاصروا قريتي الزهراء وانبل اللتين يُعتقد أن سكانهما يناصرون الحكومة.

ويركز التقرير الحالي على الأوضاع في مخيم اليرموك حيث كان للحصار الطويل المضروب عليه أقسى الآثار وتسبب بأكبر عدد من الوفيات الناجمة عن الجوع. وتبلغ مساحة مخيم اليرموك 2 كم مربع، وهي مساحة مكتظة بالمباني والسكان، ويقع على الطرف الجنوبي من دمشق، ويسكنه سوريون ولاجئون فلسطينيون ممن فروا من ديارهم أو طُردوا منها إبان نزاع عام 1948 الذي تمخض عن قيام دولة إسرائيل، أو ممن فروا عقب حرب عام 1967 عندما قامت إسرائيل بغزو الضفة الغربية وقطاع غزة واحتلالهما. [1]وعندما اندلعت الأزمة الحالية في سورية، كان مخيم اليرموك مأوى لأكبر تجمع من اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وشكل منطقة سكنية مكتظة بالسكان إلى درجة أنه أصبح أقرب ما يكون إلى حي سكني أكثر منه مخيما للاجئين. وبلغ تعداد سكان المخيم 180000 لاجئ فلسطيني وبضع مئات الآلاف من السوريين. وعندما استحكمت قبضة النــزاع على البلد، توجه آلاف النازحين جراء القتال في مناطق سورية إلى مخيم اليرموك طلبا للملاذ هناك، فيما ترك الآلاف من سكانه منازلهم للبحث عن مأوى في مناطق أخرى أصبح البعض فيها لاجئا فيما لا زال البعض الآخر نازحا داخل سورية.

ولقد ضربت قوات الحكومة حصارا على مخيم اليرموك في ديسمبر/ كانون الأول 2012. وفي يوليو/ تموز 2013، بدأت منع جميع أشكال الدخول إلى المخيم. ومنذ ذلك الحين وباستثناء بعض الفترات التي شهدت على نحو متقطع توزيع المساعدات داخل المخيم، فلقد منع الجيش السوري جميع الأشخاص وإمدادات الغذاء والسلع والتجهيزات الطبية من دخول اليرموك. ويبلغ تعداد من مكثوا في المخيم حتى الساعة حوالي 17000 أو 20000 شخص وفق ما ورد، جُلهم من المسنين والمرضى والعائلات التي لديها أطفال صغار.[2]

وورد ما يفيد بوفاة عشرات المدنيين في مخيم اليرموك نتيجة للحصار، أو جراء الهجمات التي تشنها قوات الحكومة السورية. ولقد حصلت منظمة العفو الدولية على معلومات تتحدث عن وفاة 194 مدني جراء تشديد قوات الحكومة حصارها على المخيم اعتبارا من يوليو/ تموز 2013. ويشكل الجوع ونقص الإمدادات الطبية ورصاص القناصة الأسباب الرئيسة الثلاثة المسؤولة عن حالات الوفاة التي أُبلغت منظمة العفو الدولية بها. وتعرض العديد من سكان المخيم للإصابة بجروح أو تشويه أعضاء أجسادهم أو الوقوع في براثن المرض الناجم عن الأوضاع القاسية التي فُرضت عليهم لفترة طويلة جدا. ولقد دُفع سكان مخيم اليرموك إلى حافة المجاعة، وأُجبروا على المغامرة بالخروج والبحث عن أي طعام يمكن تناوله. ولم يتبق لديهم الكثير من المرافق الطبية القليلة والمتهالكة كي ترعى مرضاهم وجرحاهم. ويواجهون يوميا شبح عدم اليقين بشأن مستقبلهم وما يمكن أن تصنعه قوات الحكومة السورية بهم عندما ينتهي الحصار. وفي أماكن أخرى من البلاد لا زالت الكثير من المجتمعات المحلية ترزح تحت وطأة الحصار الذي تفرضه عليها قوات الحكومة، وتواجه مخاوف وأشكال حرمان مشابهة.

وفي سياق الحصار، قامت قوات الأمن السورية بإلقاء القبض أيضا على العشرات من سكان المخيم، حيث تعرض العديد منهم للاختفاء القسري على إثرها. وتُوفي البعض منهم في الحجز، وذلك في ظل ظروف مثيرة للشبهة. وشملت قائمة المعتقلين 12 من العاملين في تقديم الخدمات الطبية، تعرض ستة منهم للاحتفاء القسري ولا زالوا في عداد المفقودين، فيما تُوفي آخر وهو في عهدة قوات الأمن السورية. ويظهر أنه قد جرى استهدافهم جميعا من قبل قوات الأمن السورية لاعتبارات تتعلق بأنشطتهم وعملهم في مجال تقديم الخدمات الطبية. كما قُتل آخرون من العاملين في مجال الرعاية الصحية وتقديم الخدمات الطبية أو أُصيبوا في إطار ما يظهر أنها هجمات موجهة أو عشوائية شنتها قوات الحكومة السورية التي تضرب حصارا على مخيم اليرموك.

وتُعد محنة اللاجئين الفلسطينيين في سورية كارثة فرعية ضمن إطار الكارثة الكبيرة التي حلت بسورية. ولقد سبق لحوالي ثلثي اللاجئين الفلسطينيين في سورية البالغ تعدادهم 530000 شخص وأن تعرضوا للنزوح قبل هذه المرة. إذ نزح 270000 منهم داخل سورية فيما فر 50000 آخرون إلى لبنان وفق ما ورد، و11000 إلى الأردن و6000 إلى مصر و1000 إلى ليبيا ومثلهم إلى غزة بالإضافة إلى آخرين اختاروا تركيا وماليزيا وتايلند وإندونيسيا وغيرها من البلدان كي يفروا إليها.[3] وبوصفها الوكالة المعنية بتوفير الحماية والمساعدات لحوالي 5 مليون لاجئ فلسطيني موزعين على سورية ولبنان والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، وصفت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في يوليو/ تموز 2013 هذه الفئة السكانية على أنها "مشتتة وتعيش في ضائقة حادة".

ويعتمد التقرير الحالي على معلومات حصلت منظمة العفو الدولية عليها من ستة من المقيمين حاليا داخل مخيم اليرموك، و12 آخرين من سكانه سابقا ممن انضموا إلى عداد النازحين داخل سورية الآن، أو أنهم أصبحوا لاجئين خارجها ولكنهم يحافظون على التواصل بين الفينة والأخرى وبصعوبة كبيرة مع أفراد عائلاتهم وغيرهم من معارفهم الذين لا يزالون داخل مخيم اليرموك. ولقد أجرت منظمة العفو الدولية جميع مقابلاتها مع أولئك الأشخاص عبر الإنترنت وبرنامج سكايب والهاتف. وتم الحصول على المعلومات الإضافية من ممثلي منظمات حقوق الإنسان ونظيراتها التي تقدم المساعدات الإنسانية والطبية، ومن خلال مشاهدة اللقطات المصورة وغيره من الصور التي ينشرها سكان مخيم اليرموك وغيرهم. وتمتنع منظمة العفو الدولية عن الكشف عن هويات الأشخاص الذين ساهموا بتقديم هذه المعلومات حفاظا على أمنهم.

ويحظر القانون الإنساني الدولي – قوانين الحرب – استخدام تجويع المدنيين كأحد أساليب الأعمال الحربية. ويجب على قوات الحكومة السورية وأطراف النزاع الأخرى السماح بمرور المساعدات الإنسانية المحايدة سريعا

ودون عائق لتلبية احتياجات المدنيين. كما يتعين عليها السماح للمدنيين في المناطق المحاصرة بالمغادرة والحرص على حرية حركة موظفي هيئات الإغاثة والمساعدات الإنسانية. ويتعين على أطراف النزاع المسلح أن تحرص على جمع الجرحى والمرضى وتوفير العناية لهم دون تمييز ضدهم بهذا الخصوص. كما يحظر القانون الإنسان الدولي أشكال الحصار التي ترقى إلى مصاف العقاب الجماعي للسكان المدنيين.

وتهيب منظمة العفو الدولية بالحكومة السورية وقوات الجيش كي ترفع حصارها فورا عن مخيم اليرموك وغيره من المناطق المدنية، والتوقف عن قصف المدنيين وشن غير ذلك من الهجمات العشوائية والمباشرة بحقهم، والسماح للمنظمات والوكالات المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية دخول جميع المناطق دون عائق من أجل مساعدة السكان المدنيين قاطبة دون تمييز. وينبغي أن يشمل ذلك السماح للعاملين في تلك المنظمات بعبور الحدود من الدول المجاورة مثل تركيا والدخول إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات المعارضة المسلحة بالإضافة إلى عبور خطوط القتال الفاصلة بين قوات الحكومة والمعارضة. وعلى نحو مشابه، فينبغي على جماعات المعارضة المسلحة السماح للوكالات المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين بدخول المناطق الواقعة تحت سيطرتها والامتناع عن شن الهجمات العشوائية وغير ذلك من الهجمات غير المشروعة. وينبغي على أطراف النزاع كافة احترام الدور الذي يقوم به العاملون في مجال الخدمات الطبية، والإحجام عن الاعتداء على العاملين في الهيئات والوكالات التي توفر المساعدات الطبية والإنسانية.

كما ينبغي على جميع الأطراف احترام مقتضيات الحظر الدولي المفروض على التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والحرص على معاملة جميع المحتجزين معاملةً إنسانية على الدوام. وينبغي المبادرة فورا إلى إخلاء سبيل جميع السجناء المحتجزين على خلفية ممارستهم المشروعة لحقوق الإنسان الخاصة بهم أو لاعتبارات تتعلق بهويتهم.

وينبغي على مجلس الأمن الاستمرار في التصدي للأوضاع الإنسانية البائسة في سورية، والتوضيح لجميع الأطراف أنهم سوف يخضعون للمساءلة وفق أحكام العدالة الدولية المتعلقة بارتكاب جرائم الحري والجرائم ضد الإنسانية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على أيدي القوات التي تعمل تحت إمرتهم. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، ينبغي على مجلس الأمن القيام دون تأخير بإحالة ملف الأوضاع في سورية إلى مدعي عام المحكمة الجنائية

2. الحصــار

1.2 لمحــة عامــة

عندما امتدت الاحتجاجات الشعبية، التي اندلعت على نطاق واسع، إلى مختلف أنحاء سوريا في عام 2011 وجوبهت بالقمع من جانب الحكومة، سعى سكان مخيم اليرموك إلى البقاء على الحياد، وهو موقف يعبر عن الجهود القديمة التي بذلها مجتمع اللاجئين الفلسطينيين هناك لتجنب التورط في الشؤون والنــزاعات السياسية السورية، وعن اعترافه بأن الحكومات السورية في ظل حزب البعث، سواء في عهد الرئيس الحالي بشار الأسد أو في عهد والده حافظ الأسد، قد منحت اللاجئين الفلسطينيين حقوقاً أكثر مما منحته لهم بلدان مضيفة أخرى في المنطقة. بيد أن حملة القمع الوحشية التي شنتها الحكومة ضد الاحتجاجات السلمية في معظمها أدت إلى نمو جماعات المعارضة المسلحة، وتطور النــزاع المسلح، مما أدى إلى جرِّ مخيم اليرموك إلى أتون النــزاع بلا مناص.

ففي 6 يونيو/حزيران 2011، ورد أن نحو 21 شخصاً قُتلوا عندما أطلق أعضاء في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وأفراد من قوات الأمن السورية النار على موكب من الأشخاص الغاضبين في مخيم اليرموك. وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة[4] قد أثارت غضبهم بسبب عدم مشاركتها في مظاهرة حداد على مقتل بعض الأشخاص، بعضهم من مخيم اليرموك، على أيدي الجيش الإسرائيلي على الحدود في اليوم السابق.[5] وتصاعدت مشاعر الاستياء من الحكومة والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة عندما تعرَّض المخيم للقصف بالأسلحة الثقيلة من قبل القوات الحكومية على ما يبدو في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2012، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 20 شخصاً بحسب ما ورد. وبعد ذلك بوقت قصير، أنشأ مقاتلون ينتمون إلى جماعات معارضة مسلحة مرتبطة بما عُرف باسم "الجيش السوري الحر"-وهو عبارة عن تنظيم مظلة مسلح-وجوداً لهم في اليرموك. وقد قام هؤلاء بتجنيد عدد من السكان المحليين في صفوفهم، واشتركوا في مصادمات مسلحة مع قوات الحكومة السورية وقوات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين -القيادة العامة.

وفي 16 ديسمبر/كانون الأول 2012، شنت طائرات حربية من طراز "ميغ" تابعة للحكومة السورية غارات على مخيم اليرموك، وقصفت عدداً من الأهداف المدنية، بينها أربع مدارس – اثنتان منها تُستخدمان كمأوى للأشخاص النازحين داخلياً – ومسجد كان يُستخدم كذلك لإيواء النازحين داخلياً، ومشفى الباسل. وتشير الأنباء التي نقلتها منظمات محلية لحقوق الإنسان وغيرها من المصادر إلى أن الأهداف كانت مدنية محض، وأنه لم يُقتل أو يُجرح أي من أفراد الجماعات المسلحة، وأن ما لا يقل عن 25 مدنياً قُتلوا.[6] وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الضربات الجوية بأنها "مسألة مثيرة للقلق العميق". وفي اليوم التالي، قصفت القوات الحكومية مخيم اليرموك مرة ثانية وبدأت بمساعدة الجبهة الشعبية – القيادة العامة، بضرب حصار على المخيم، استمر منذ ذلك الوقت. وفي الأيام والأسابيع التالية، ذُكر أن القوات الحكومية شنت هجمات بالمدفعية والهاون وصواريخ غراد على سكان اليرموك، مما أسفر عن وقوع العديد من القتلى والجرحى، وخاصة في صفوف المدنيين.[7]

وفي الأسابيع القريبة من تاريخ بدء الحصار، ذُكر أن ما لا يقل عن 140,000 لاجئ فلسطيني، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من السوريين فرُّوا من المخيم،[8] بيد أن آخرين مكثوا هناك. ووفقاً لمصادر منظمة العفو الدولية، فقد كان من بينهم العديد من السكان الأشد فقراً، بمن فيهم بعض اللاجئين الفلسطينيين، الذين يواجهون صعوبات أكبر في إيجاد مأوى في مناطق أخرى من سوريا، كما يواجهون عقبات أشد مما يواجهه السوريون في الحصول على اللجوء في البلدان المجاورة.[9]

سمحت القوات السورية، في البداية، بتسليم السكان سلالاً غذائية، من قبيل أكياس الخضروات، مع أن كمياتها كانت أقل من أن تفي باحتياجاتهم. ولكن مع استمرار المقاومة ضد القوات السورية، عمدت الأخيرة إلى تضييق الخناق على اليرموك تدريجياً، ولم تسمح إلا بإدخال كميات شحيحة من الطعام والماء. وفي أبريل/نيسان 2013 أو في وقت قريب منه، قطعت القوات الحكومية التيار الكهربائي، ومنذ ذلك الحين ظل السكان يعتمدون على المولدات، وهي مكلفة ولا تفي إلا بجزء من حاجتهم فقط. وقد كان لانقطاع التيار الكهربائي تأثير مباشر على عمل المشافي ومراكز المعالجة في المنطقة، التي تعاني أصلاً من ضغط شديد عليها بسبب التدفق المستمر للإصابات الناجمة عن عمليات القنص والقصف من جانب القوات الحكومية، والأمراض التي يكابدها الناس نتيجةً للحرمان. وفي يوليو/تموز 2013، بدأ الجيش السوري بمنع دخول جميع الأشخاص وكافة الأغذية والسلع، بما فيها الإمدادات الطبية، إلى مخيم اليرموك.

وقد أدت أعمال جماعات المعارضة المسلحة التي أسست وجوداً لها في مخيم اليرموك – زُعم أنه ضد رغبات معظم السكان، الذين كانوا يأملون في المحافظة على "حيدتهم" في خضم الاضطرابات والنـزاع الدائر في سوريا–إلى إضافة مزيد من المشاكل التي يواجهها المدنيون المحاصرون. وذُكر أن مقاتلين تابعين لبعض الجماعات المسلحة أغاروا على المستودعات الطبية وأفرغوا المشافي والعيادات الصحية في اليرموك من الأدوية والمواد الطبية، وبذلك فضَّلوا تلبية الاحتياجات الخاصة لمصابيهم، وليس للسكان المدنيين في المنطقة. وكان مقاتلو الجيش السوري الحر، وهم أول من أنشأ وجوداً عسكرياً في اليرموك بين مقاتلي المعارضة، قد رحلوا بحلول مايو/أيار 2013 بهدف الالتحاق بالقتال في مناطق أخرى من سوريا، ومنها الغوطة الشرقية والقلمون والقصير. بيد أنه قيل إن بعض أعضاء تنظيم "صقور الجولان"، وهو فصيل مسلح مرتبط بالجيش السوري الحر، مكثوا في اليرموك.

ومع خروج مقاتلي "الجيش السوري الحر" من المخيم، دخل مقاتلون ينتمون إلى جماعات مسلحة أخرى واستخدموه كقاعدة انطلقوا منها لمهاجمة الجيش السوري. ومن بين هؤلاء مقاتلون من "جبهة النصرة" و"الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش).[10] وفي يوليو/تموز 2013، اشتبك أعضاء هاتين الجماعتين في قتال ضارٍ مع قوات الحكومة السورية، حيث استولوا على عدد من المدافع التي كانت بحوزة الجيش السوري، وأجبروه على التخلي عنها. ولكن ذلك أدى إلى تشديد الحصار على اليرموك من قبل القوات الحكومية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وأعضاء في "لواء أبو الفضل العباس" الشيعي المؤيد للحكومة، وقيل إن العديد منهم عراقيون ولبنانيون وإيرانيون.

ويقول جميع الأشخاص الذين تتصل بهم منظمة العفو الدولية من سكان اليرموك الحاليين أو السابقين إن السكان المحليين لم يؤيدوا دخول الجماعات المسلحة، من قبيل "جبهة النصرة" و"داعش"، إلى المخيم أو تأسيس وجود لهم فيه. وفي الوقت الذي ورد أن بعض أفراد الجماعات المسلحة نهبوا المباني وسرقوا المواد الطبية في بعض الأحيان، فإن المنظمة لم تتلقَّ أنباء عن قيام هذه الجماعات بمنع سكان اليرموك من مغادرة منطقة الحصار.

ومع اقتراب موعد عقد المفاوضات المدعومة دولياً بين ممثلي الحكومة السورية والمعارضة في جنيف في مطلع عام 2014، والتي فشلت في نهاية المطاف، فإن المفاوضات المحلية التي شارك فيها ممثلون عن طرفي الصراع في اليرموك وممثلون عن السلطة الفلسطينية في رام الله تمخضت عن التوصل إلى اتفاق جلَب بعض الغوث إلى سكان اليرموك الملهوفين. وبموجب ذلك الاتفاق، سمحت الحكومة السورية، منذ 18 يناير/كانون الثاني 2014، لمئات المدنيين المرضى والجرحى مع بعض أفراد عائلاتهم بمغادرة اليرموك، وبإدخال بعض الطرود الغذائية إلى السكان الذين مازالوا تحت الحصار. بيد أنه كان لتلك التطورات الإيجابية أثر محدود في تخفيف وطأة الأوضاع التي يعيشها آلاف المدنيين الذين مكثوا تحت الحصار في اليرموك، الذين يُقدر عددهم بنحو 17,000–20,000 شخص، بينهم العديد

من المسنين والمرضى والعائلات التي لديها أطفال.[11]

وأطلَّ بصيص أمل آخر عندما أصدر مجلس الأمن القرار رقم 2139 في 22 فبراير/شباط 2014؛ فبعد مرور ثلاث سنوات على أزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية التي تزداد تردياً، كان ذلك القرار هو الأول لمجلس الأمن الذي يتصدى للأوضاع الإنسانية في سوريا. ويدعو القرار جميع أطراف النــزاع إلى رفع حالات الحصار فوراً عن المناطق المأهولة بالسكان، ومنها مخيم اليرموك؛ ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛ والسماح للهيئات الإنسانية بالوصول إلى السكان المحتاجين إلى مساعداتها بشكل سريع وآمن وبلا عوائق – بما في ذلك عبر الحدود وخطوط القتال.

ونتيجةً للمفاوضات التي جرت مؤخراً والمستمرة حتى الآن، فقد تمكنت قوافل إغاثة عديدة من نقل إمدادات إنسانية حيوية، لكن محدودة، إلى مخيم اليرموك. وابتداءً من 18 يناير/كانون الثاني وحتى 26 فبراير/شباط، سلمت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين 7,493 طرداً غذائياً إلى العائلات عند أطراف اليرموك. واحتوى كل طرد على مواد غذائية جافة تكفي لإطعام عائلة لمدة تصل إلى 10 أيام. بيد أن تلك الكميات لا تكفي لسد الحاجات الماسة للسكان في المخيم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد سُمح خلال الفترة نفسها لمئات من الأشخاص الأكثر ضعفاً بمغادرة المخيم وبمرافقتهم إلى المشافي.

وبحسب مصادر دولية، فإن من 2,000 إلى 3,000 فرد من جماعات المعارضة المسلحة كانوا موجودين في مخيم اليرموك حتى مطلع فبراير/شباط 2014، عندما تمكَّن معظمهم من إيجاد وسيلة لمغادرة المنطقة على الرغم من الحصار. وقال جميع الأشخاص الذين قابلتْم منظمة العفو الدولية، سواء ممن ما زالوا داخل المخيم أو خرجوا منه، إن معظم أفراد جماعات المعارضة المسلحة، إن لم يكن جميعهم، تمكنوا من مغادرة اليرموك عبر مسالك سرية. وسرتْ آمال في عودة المخيم إلى سابق عهده فيما يتعلق بموقفه المحايد حال انتهاء الحصار. وفي 2 مارس/آذار 2014 قصفت القوات الحكومية مخيم اليرموك مراراً، وذلك في أعقاب عودة أعضاء "جبهة النصرة" إلى المخيم. وقد اتهم بيان صادر عن جبهة النصرة، واطلعت عليه منظمة العفو الدولية، قوات الحكومة السورية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة بالإخلال بالتزامها برفع الحصار.

2.2 موت تحت الحصار

تلقت منظمة العفو الدولية معلومات حول وفاة 194 شخصاً، قيل إنهم جميعاً مدنيون، وإنهم قضوا نحبهم في الفترة منذ تشديد الحصار في يوليو/تموز 2013 وحتى 22 فبراير/شباط 2014. ويمكن الاطلاع على معلومات بشأن هذه الحالات في الجدول الوارد في ملحق هذا التقرير. ومن المحتمل أن يكون بعض المقاتلين قد لقوا حتفهم في اليرموك خلال تلك الفترة، مع أن منظمة العفو الدولية على علم بوقوع حالة وفاة واحدة فقط من هذا القبيل.

أما المصادر الرئيسية للمعلومات المتعلقة بالوفيات فهي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني – سوريا وعدد من المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان المتواجدة في مخيم اليرموك أو التي لها صلات مع أشخاص داخله، ومنها "مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا"،[12] و"الرابطة الفلسطينية لحقوق الإنسان"،[13] و"المجموعة 194"،[14] و"اتحاد شبكات أخبار المخيمات الفلسطينية".[15] وهناك 46 حالة وفاة مدعَّمة بصور المتوفين الفوتوغرافية أو بصور فيديو.

وفي جميع الحالات تقريباً، وردت الأسماء الكاملة للمتوفين. كما وردت أسماء غير كاملة لعدد منهم، ولم تُعرف هوية ثلاثة من المتوفين فقط. ومن بين المتوفين 54 أنثى و139 ذكراً، ولم يتم تحديد جنس حالة واحدة من

المتوفين. وذكرت المصادر أن 16 شخصاً منهم تراوحت أعمارهم بين 60 و85 سنة، بينما ذُكر أن 25 آخرين هم من "المسنين" بدون مزيد من الإيضاحات. وكان من بين المتوفين 12 رضيعاً دون سن 12 شهراً، وستة أطفال.

أما فيما يتعلق بأسباب الوفاة، فإن 128 شخصاً، أي ثلثا مجموع المتوفين قضوا نحبهم جوعاً. كما يُعتبر انعدام الرعاية الطبية السليمة عاملاً آخر في تلك الوفيات، لأن الأشخاص الذين قضوا جوعاً كان يمكن معالجتهم، في ظروف أخرى، بإعطائهم سوائل عن طريق الأوردة، ولكن مثل تلك السوائل قليلة جداً بسبب ضرب المرافق والخدمات الطبية أثناء الحصار. وبحسب المعلومات المتوفرة، فقد توفي 51 شخصاً نتيجة لأمراض وإصابات كانت تتطلب درجة ما من الرعاية الطبية لم تعد متوفرة في مخيم اليرموك. وحتى في حالات الأشخاص الذين توفوا نتيجة لإصابتهم بجروح متعددة من جراء القصف، أو عانوا من أمراض تهدد الحياة، من قبيل السكتة القلبية، فإن العاملين الطبيين في اليرموك أبلغوا منظمة العفو الدولية إنه كان بالإمكان إنقاذ حياة معظم أولئك الأشخاص لو توفرت الرعاية الطبية الملائمة. وذُكر أن عشرة أشخاص لقوا حتفهم متأثرين بجراح أُصيبوا بها نتيجة لإطلاق النار عليهم من قناصة تابعين للحكومة. ومن بين هؤلاء شخصان على الأقل أُصيبا برصاص القناصة بينما كانا يحاولان البحث عن الكلأ في الحقول الصغيرة المجاورة للمخيم. كما أُطلقت النار على اثنين آخريْن من قبل القناصة خلال الاحتجاجات، وقد حدثت إحدى الحالتين عقب حادثة وقعت في 16 يناير/كانون الثاني 2014، عندما أسقطت طائرة مروحية حكومية برميل متفجرات على مخيم اليرموك بحسب ما ورد.[16]

3.2 الموت جوعاً

من ديسمبر/كانون الأول 2012 إلى فبراير/شباط 2013، تناقص عدد الأشخاص الذين سمحت لهم القوات المسلحة السورية المتمركزة في نقاط التفتيش عند مداخل مخيم اليرموك بإحضار أقل القليل من الأطعمة، من قبيل الخضروات، بين الحين والآخر. وحتى الذين حاولوا إحضار الطعام والدواء فقد عرَّضوا حياتهم للخطر. ففي 12 يناير/كانون الثاني 2013، حاول غسان الشهابي دخول اليرموك مع أطفاله بسيارته، حاملاً كمية من الخبز إلى بعض العائلات. وعندما وصل إلى نقطة تفتيش تابعة للجيش السوري خارج المخيم، منعه أفراد المخابرات الجوية في البداية من التقدم قبل أن يُسمح له بذلك من قبل أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة. وقالت أرملته لمنظمة العفو الدولية، إنه عندما قاد سيارته إلى الأمام، أطلق عليه النار قناص تابع للحكومة السورية، فأرداه قتيلا.[17]

ومنذ يوليو/تموز 2013 منعت قوات الحكومة السورية إدخال جميع الأغذية والأدوية وغيرها من المؤن إلى مخيم اليرموك، مما ترك السكان المتبقين في المنطقة في مواجهة صراع ضارٍ على نحو متزايد من أجل البقاء. وقد أدى سوء التغذية الحاد إلى وقوع عشرات الوفيات جوعاً، فضلاً عن تفشي الأمراض، مع تعرُّض المرضى والمسنين والأطفال والنساء الحوامل إلى أشد المخاطر.

ومع قيام الجيش السوري وحلفائه المسلحين بمنع إدخال كافة المواد الغذائية، نفدَ مخزون الأسواق والمحلات التجارية في المخيم من السلع. وقال أحد السكان لمنظمة العفو الدولية في فبراير/شباط 2014 إن كل ما كان يمكن الحصول عليه من السوق هو "التوابل ونوع من النشا الأخضر الذي يمكن أن يُقلى ويؤكل".

ومع اشتداد أثر الحصار، اضطر السكان المحليون للجوء إلى وسائل يائسة. ففي البداية، عندما نضب الطحين اللازم لصنع الخبز، قامت العائلات بخبز مواد بديلة، فاستخدمت العدس ومن ثم البرغل المجروش. ثم نضبت تلك المواد، أو أصبح سعرها باهضاً جداً – ففي أواخر عام 2013 أصبح سعر الكيلو غرام الواحد من الأرز يتراوح بين 10,000 إلى 15,000 ليرة سورية (70 إلى 100 دولار أمريكي). وقالت إحدى النساء لمنظمة العفو الدولية إن

شقيقها كان يبيع علبة السجائر الواحدة بما يعادل 40-50 دولاراً، ثم "يشتري بثمنها أطعمة جافة تدوم طويلاً كالأرز والعدس".

وقد ظل السكان على قيد الحياة لأشهر عدة وهم يجوبون المنطقة بحثاً عن أي شيء قابل للأكل، كالصبار والهندبة وغيرها من النباتات. لقد دفع الجوع بالعديد من الأشخاص إلى تعريض أنفسهم لنيران القناصة التابعين للحكومة بحثاً عن طعام. إذ تحدثت ممرضة في أحد المشافي عن حالة صبي في السادسة عشرة أو السابعة عشرة من العمر أُحضرت جثته إلى المشفى بعد إردائه بالرصاص بينما كان يجمع أوراق النباتات كي يأكلها. وخاطب الوالد المحزون جثمان ابنه المتوفي قائلاً: "لقد دفعتَ حياتك يا ولدي من أجل أن تُحضر بعض أوراق النباتات لأشقائك وشقيقاتك."

في فبراير/شباط 2014، قال مواطن سوري مكث في المخيم لمنظمة العفو الدولية: "إنني آكل كل ما تقع عليه يداي. أتناول وجبة واحدة كل 30 ساعة. فإما أن نضطر للذهاب إلى الحقول الصغيرة التي تخضع لمراقبة القناصة، بحثاً عن الحشائش، أو نجتمع معاً لشراء كيلوغرام من الأرز أو العدس بحوالي 10,000 ليرة سورية وطهيه، ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك كل يوم بسبب ارتفاع سعره. وعشنا بدون كهرباء لمدة سنة وشهرين. صحيح أنه يوجد بعض المولدات، ولكن السولار اللازم لتشغيلها نادر ومرتفع الثمن. وبعد إدخال بعض المواد الغذائية إلى المخيم مؤخراً، انخفضت الأسعار بنسبة 30%، ولكنها لا تصل إلى الأسواق، بل تُباع في السوق السوداء كالمخدرات، بدلاً من ذلك."

وقال آخرون من سكان المخيم للمنظمة، إنهم لم يأكلوا الفواكه أو الخضروات منذ أشهر عدة. وقال أحدهم، في يناير/كانون الثاني 2014: "آخر مرة تناولتُ فيها الخضروات كانت قبل ثمانية أشهر."

وقال آخر إنه "لم يأكل فواكه منذ سبعة أشهر، ولم يأكل خضروات منذ ستة أشهر"، ولكنه أكل نبتة تدعى "رجل العصفورة"، التي تأكلها الأبقار وغيرها من الماشية عادة. كما أكل أشخاص آخرون هذه النبتة، ولكن بعضهم أُصيب بحساسية، ومنهم من أُصيب بانتفاخ نتيجة لتناولها. وشاعت حالات التسمم الغذائي وغيرها من الأمراض بسبب اضطرار العديد من الناس للعيش على الأوراق والحشائش. بل إن بعضهم اضطر لقتل القطط والكلاب وأكل لحمها من شدة الجوع واليأس، وقيل إن فتاوى بإباحة أكلها صدرت عن رجال دين محليين. وقد أُصيب بعضهم بتسمم غذائي نتيجة لذلك[18]. وذكر أحد السكان إن بعضهم لجأ إلى شرب حليب الكلاب.[19] وقال آخر لمنظمة العفو الدولية إن العديد منهم يأكلون من حاويات القمامة، وقد ظهر ذلك في أفلام فيديو عُرضت على "يوتيوب". ويقال إن الماء الممزوج ببعض التوابل أصبح "وجبة" شائعة.

وقُتل العديد من سكان مخيم اليرموك أو جُرحوا على أيدي قناصة تابعين للحكومة بينما كانوا يجوبون المناطق المجاورة بحثاً عن طعام، وخاصة في الجهة الجنوبية، حيث يوجد بعض الحقول. وفي أواخر عام 2014 قال أحد نشطاء حقوق الإنسان المحليين لمنظمة العفو الدولية إن أشخاصاً تمكنوا من البحث عن طعام هناك بدون التعرض للقنص في بعض الأوقات، ولكن الوضع تغيَّر الآن: "فالمنطقة باتت تحت نيران قناصة الجيش السوري. ولا يستطيع أحد أن يدخلها حالياً بدون أن يتعرض للقنص."

وقال عامل طبي متطوع في مشفى فلسطين إن أشخاصاً يتعرضون لإطلاق النار ويُصابون بجروح يومياً بوجه عام، بل إنهم يُقتلون في بعض الأحيان"[20]. وعلى الرغم من الآمال والتوقعات التي راجت في 12 فبراير/شباط 2014 حول قرب تسليم كميات كبيرة من المواد الغذائية إلى مخيم اليرموك، فقد قُتل طلال عوض برصاص قناص

بينما كان يحاول البحث عن طعام في أطراف المخيم.[21]

4.2 العاملون الطبيون والخدمات الطبية والأوضاع الصحية للمحاصَرين

لقد كان للحصار الطويل والعنيف أثراً مدمراً على السكان الذين مكثوا في مخيم اليرموك بشهادة العاملين الصحيين في المنطقة ونشطاء حقوق الإنسان المحليين وبعض السكان الذين اتصلت بهم منظمة العفو الدولية، وممثلي المنظمات الدولية التي حاولت مراقبة الأوضاع. وقد تعرضت المرافق الطبية لضربة قاسية، وتعرّض الموظفون الطبيون للاستهداف وللهجمات العشوائية والعقاب الجماعي من جراء الحصار.

ومن بين عشرات الأشخاص الذين اعتُقلوا أثناء الحصار ما لا يقل عن اثني عشر عاملاً طبياً. وذُكر أن ستة من هؤلاء اختفوا قسراً وأن أحدهم قضى نحبه في الحجز في ظروف مريبة. وفي 11 أغسطس/آب 2012، قبضت قوات الأمن الحكومية على الدكتور هايل حميد، وهو مستشار في المستشفى وأستاذ في كلية الطب بجامعة دمشق، في عيادته باليرموك. ولا يزال مصيره مجهولاً. كما اختفى الدكتور علاء الدين يوسف، وهو جراح أعصاب، بعد القبض عليه عند نقطة تفتيش عسكرية سورية في 18 ديسمبر/كانون الأول 2012 أو في وقت قريب من ذلك. وقال أحد المتطوعين العاملين مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني –سوريا لمنظمة العفو الدولية إن الدكتور يوسف اعتُقل بعد دخوله في مشادة مع مسؤولي الأمن في نقطة التفتيش الذين رفضوا السماح له بالخروج من أجل إحضار أدوية. كما أن مصير جراح المسالك البولية الدكتور نزار جودت كساب، الذي اعتقلته القوات الحكومية عند نقطة تفتيش بالقرب من مخيم اليرموك في 19 ديسمبر/كانون الأول 2012، لا يزال مجهولاً. وكذلك لا يزال مصير المساعد الطبي حسام معاذ، الذي قُبض عليه في 30 ديسمبر/كانون الأول 2012، مجهولاً. وفي 30 ديسمبر/كانون الأول 2012، قُبض على سلمى عبد الرزاق، وهي طالبة هندسة عمرها 21 عاماً تطوعت للعمل مع "الكشافة الطبية" التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، عندما جرى تفتيشها عند نقطة تفتيش وعُثر بحوزتها على كمية قليلة من الأدوية كانت تعتزم إدخالها إلى مخيم اليرموك. وقد اقتيدت إلى فرع فلسطين التابع للمخابرات العسكرية لاستجوابها، ولم يُعرف مصيرها بعد ذلك.[22] وفي 1 سبتمبر/أيلول 2013، قُبض على عبد الرحمن سلامة، وهو مساعد اختصاصي تخدير، ولايزال مصيره مجهولاً.[23] وفي أكتوبر/تشرين الأول 2012 قبضت القوات الحكومية على محمد أبو رغبة، وهو مسعف طبي، وفي أواخر ديسمبر/كانون الأول 2013 أُطلق سراحه.

وقال عاملون طبيون في مخيم اليرموك لمنظمة العفو الدولية إن العديد من زملائهم غادروا المخيم في تلك الفترة خوفاً من الاعتقال. وأدى نقص الموظفين الطبيين إلى التأثير سلباً على الخدمات المتوفرة، وتعريض حياة الجرحى والمرضى لخطر أكبر. وقالت أرملة غسان الشهابي للمنظمة: "فور وصولي إلى هناك [مشفى فلسطين] أخبرني أحد الموظفين الطبيين بأن غسان فارق الحياة. ولم يكن في المشفى أطباء لأن الدكتور علاء الدين يوسف كان قد اعتُقل قبل أيام، ولذا فقد خشي الآخرون المجيء إلى المشفى."[24]

وكان من بين المهنيين الطبيين الذين اعتُقلوا محمد نجمة، وهو صاحب شركة مواد طبية كان يساعد مجموعة متطوعي "الكشافة الطبية" التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذين كانوا يعملون كفريق للمساعدة الأولية، عندما سقطت الصواريخ وأُصيب أشخاص بجروح، حيث ساعدوا في نقل الجرحى بسيارات الإسعاف وفي إدخالهم إلى قسم الطوارئ. وقال أحد العاملين الطبيين لمنظمة العفو الدولية إن مسؤولين أمنيين حكوميين من فرع فلسطين في المخابرات العسكرية اعتقلوا محمد نجمه في 1 سبتمبر/أيلول 2013 من مكتبه في الشركة، بعد أن ضربوه بحاسوبه المحمول، ثم اقتادوه. وقد أُطلق سراحه في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

وذُكر اسم عامل طبي واحد على الأقل من بين عشرات المعتقلين من مخيم اليرموك وآلاف من مناطق أخرى في

سوريا، ممن ورد أنهم قضوا نحبهم نتيجةً للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة في حجز القوات الحكومية السورية خلال السنوات الثلاث الماضية.

ففي 21 ديسمبر/كانون الأول 2012 قبضت قوات الأمن على الدكتور فراس عبد الرزاق الجلد، وهو طبيب أسنان، عندما حاول دخول مخيم اليرموك. وقد عُثر على جثته المشوَّهة بعد يومين في أحد شوارع اليرموك.

وفي 2 فبراير/شباط 2014، أو في وقت قريب منه، قُبض على ما لا يقل عن ثلاثة متطوعين طبيين بالقرب من نقطة تفتيش في المدخل الشمالي الرئيسي. وقد حصل كل من أحمد الصلح وأحمد القدومي وأحمد طه على تصاريح بمغادرة المخيم: إذ كان أحمد القدومي قد حصل على إذن بمرافقة شقيقه الجريح إلى المشفى، بينما حصل أحمد الصلح وأحمد طه على إذن بالمغادرة للتسجيل في الجامعة. وقد عمل أحمد القدومي، وهو طالب في كلية الحقوق، كعضو في مجموعة متطوعي "الكشافة الطبية" التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وقُتل وجُرح عاملون طبيون آخرون في هجمات شنتها القوات الحكومية على مخيم اليرموك أثناء الحصار. وكان بعض هجمات القوات الحكومية، ومنها عمليات القصف الجوي أو بالدبابات أو المدفعية، هجمات عشوائية نُفذت باستهتار صارخ بالسكان المدنيين، بينما بدا أن هجمات استهدفت بصورة متعمدة أهدافاً مدنية، من قبيل المشافي والمراكز الطبية. ففي 17 يونيو/حزيران 2013 توفي الدكتور أحمد نواف الحسن، وهو جراح في مشفى فلسطين، عندما أصاب المشفى صاروخ أطلقته القوات الحكومية على ما يبدو. وقال متطوع في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني – سوريا، شهد مقتل الطبيب: "لقد توفي على الفور عندما سقط صاروخ على الباب الأمامي للمشفى (على بعد 12 متراً)، وغطَّى جسده بالشظايا التي اخترقت إحداها قلبه." وذُكر أن طبيباً آخر في مشفى فلسطين، وهو الدكتور محمد حميدي، لقي حتفه في هجوم صاروخي خارج اليرموك.

وقال متطوع في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني –سوريا إن القوات الحكومية تتَّبع تكتيكاً صُمِّم لإيقاع إصابات في صفوف الطاقم الطبي والمتطوعين: "فعندما يضرب صاروخ أحد المباني، فإن القوات الحكومية تعلم أن الطواقم الطبية ستهرع إلى هناك لإنقاذ الجرحى، ولذا فإنها تنتظر بضع دقائق ثم تطلق صاروخاً ثانياً وثالثاً، لأنها تعرف أن الطواقم الطبية ستتوجه إلى هناك على الأرجح."

ومن بين المهنيين الطبيين والمتطوعين الذين أُصيبوا بجروح: خالد سلامة، الذي أُصيب بجروح في قدمه نتيجة لانفجار صاروخ؛ وعدنان قاسم، الذي جُرح أثناء قيادته سيارة إسعاف؛ وأحمد حسون، الذي جُرح في قدمه؛ وأسماء الخياط، التي أُصيبت بجروح في ظهرها ويدها وصدرها؛ ومجد المصري الذي أصيب في وجهه بشظية؛ ووسام موسى، الذي أُصيب بجروح في كتفه وأضلاعه عندما أطلق عليه النار قناص تابع للقوات الحكومية في نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

إن مشفى فلسطين، الذي يديره الهلال الأحمر الفلسطيني، هو المشفى الرئيسي في مخيم اليرموك الذي لا يزال يعمل على الرغم من تدميره بالقصف. لكنه خسر العديد من أفراد طاقمه الطبي وتقلصت طاقته نتيجة للحصار. فقد قال أحد العاملين الصحيين في المشفى لمنظمة العفو الدولية إنه تعرَّض للقصف عدة مرات من قبل قوات الحكومة السورية، وفي إحدى المرات ضرب صاروخ الطابق الرابع ودمَّر المولد. وفي مرة أخرى سقطت قنبلة على مدخل المشفى الأمامي. "وقال إن الصواريخ ضربت المنطقة المحيطة بالمشفى مرات عدة، من بينها عندما ضرب صاروخ أحد المباني القريبة، وتسبَّب بإتلاف باب المشفى وجرح أحد موظفيه. وبحلول فبراير/شباط 2014، تلاشت طاقة مشفى فلسطين وخدماته بشكل حاد بسبب الحصار الذي استمر شهوراً؛ إذ لم يكن فيه سوى طبيبيْن واعتمد في

كهربته على المولدات التي كانت تعمل بالسولار الذي كان السكان يوفرونه من مخزونهم الخاص الذي كان ينضب، وكانت الأدوية والمواد الطبية تتناقص، بما فيها المحاليل اللازمة للعلاج عن طريق الوريد، التي يشار إليها محلياً باسم "سيروم". ومع ذلك فقد استمر المشفى في استقبال المصابين – وهم ضحايا إطلاق النار من قبل القناصة التابعين للقوات الحكومية، والأشخاص الذين يعانون من طائفة واسعة من الإصابات والأمراض المرتبطة بالحصار، بالإضافة إلى الأشخاص الذين تفاقمت أمراضهم القديمة بفعل نقص الغذاء والماء والكهرباء والدواء، الناجم عن الحصار.

قبل الحصار كان مشفى فلسطين يُجري نحو 600 عملية جراحية شهرياً، بما فيها الجراحة التجميلية وجراحة العيون والأنف والأذن والحنجرة. أما اليوم، وبعد أشهر من الحصار، فإنه لم يبقَ فيه أي جراحين، ويفتقر المشفى إلى الأدوية المناسبة لمرضى العمليات. ومع ذلك، فإن الممرضين الذين يتعلمون بالتجربة والدراسة[25] "يجرون أية عملية جراحية ضرورية" بحسب ما قال لنا عامل طبي من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في اليرموك. ولا عجب أن عاملاً طبياً آخر قال: "إن العديد من المرضى فارقوا الحياة نتيجة لعدم توفر المحلول الطبي "سيروم" وغيره من الأدوية".

وقال أحد المتطوعين في الجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني لمنظمة العفو الدولية: "إن الجرحى يموتون متأثرين بالجراح التي يصابون بها من جراء إطلاق النار عليهم من قبل القناصة، أو نتيجة للانفجارات، ولاسيما إذا كانت إصابتهم في الرأس أو الصدر، حيث لا يوجد أحد يستطيع معالجتهم. ويموت مدنيون آخرون نتيجة لعدم توفر التجهيزات والمواد الطبية من قبيل أجهزة تنظيم دقات القلب والحاضنات وأكياس الدم والمحاليل الطبية. كما نفتقر إلى الشاش والمعقمات". وأضاف أحد العاملين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني-سوريا يقول: "إن الأطفال الرضَّع يموتون بسبب عدم توفر الحليب، سواء المسحوق الناشف أو حليب الأمهات، وإن طاقم المشفى كان يحاول حل هذه المشكلة عن طريق الترتيب مع أمهات أخريات من المرضعات كي يرضعن أطفالاً آخرين، بالإضافة إلى أطفالهن، من صدورهن.

وقال أحد العاملين الصحيين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني -سوريا إن ثلاث نساء وخمسة أطفال حديثي الولادة قضوا نحبهم نتيجةً لمضاعفات حدثت أثناء الحمل والولادة في ديسمبر/كانون الأول 2013 ويناير/كانون الثاني 2014، وذلك لأن المشفى لم يكن قادراً على توفير المعالجة الطبية التي كانوا بحاجة إليها. وازدادت حالات النـزيف وإجهاض الحمل بسبب نقص الطعام وسوء التغذية للنساء الحوامل وانهيار مرافق الرعاية الصحية في فترة ما قبل الولادة تحت الحصار. وقال أحد العاملين الطبيين للمنظمة إن المشفى يمتلك جهاز رنين مغناطيسي قديم جداً ولكن لا يوجد طبيب يستطيع تشغيله. وبالنتيجة، لا يمكن استخدامه لتحديد مشكلات الجنين المحتملة قبل ولادته. إن عدم توفر اختصاصيين في طب النساء وجراحين يعني أن المشفى لا يستطيع إجراء ولادات قيصرية. وورد أن إحدى النساء الحوامل، على الأقل، نزفت حتى الموت. ويوجد في المشفى قابلتان فقط لتقديم المشورة والمساعدة للنساء أثناء الحمل والولادة.

ويستمر الطبيبان المتبقيان في مشفى فلسطين في معالجة المرضى من الأمراض الداخلية أو الإصابات، وإجراء عمليات التخدير والإسعاف الأولي، ولكنهما لا يملكان أية مواد طبية فعلياً. وقد نفدت الإمدادات الطبية المتوفرة في أحد المستودعين التابعين للمشفى، بينما تم الاستيلاء على الثاني من قبل رجال مسلحين يُعتقد أنهم أعضاء في تنظيم "صقور الجولان"، وهو جماعة معارضة مسلحة مرتبطة بالجيش السوري الحر، وذلك لاستخدامهم الخاص على ما يبدو.

وقال أحد العاملين الطبيين لمنظمة العفو الدولية إنه شاهد رجالاً مسلحين وهم ينقلون المواد الطبية التي وفرتها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني –سوريا: "رأيتُ شاحنتهم مليئة بالمواد الطبية التي ظهرت عليها دمغة "رام الله". كما ورد أن جماعة المعارضة المسلحة نفسها هي المسؤولة عن الاستيلاء على أسطول سيارات الإسعاف التابع لمشفى فلسطين بأكمله، والمؤلف من خمس سيارات.

ولا تزال صيدلية المشفى تعمل، ولكنها الآن هي الصيدلية الوحيدة في مخيم اليرموك، الذي كان يوجد فيه من 100 إلى 200 صيدلية قبل الحصار، كما أشار أحد العاملين الطبيين.

أما مشفى فايز حلاوة، حيث غالباً ما كان يُعالج المرضى الذين يحتاجون إلى عمليات جراحية، والذي يضم مرافق لإجراء فحوص أشعة وقسماً لطب الأطفال، فإنه لم يعد يعمل بعد أن تعرَّض للقصف من قبل القوات الحكومية التي تطوِّق المخيم. وقال بعض سكان المخيم إن المشفى ضُرب أكثر من 30 مرة. وأما التجهيزات والمواد الطبية المتبقية فقد ذُكر أنها نُهبت في مطلع عام 2013 من قبل رجال مسلحين مجهولي الهوية، يُشتبه في أنهم أعضاء في واحدة أو أكثر من الجماعات المسلحة التي احتلت مواقع في مخيم اليرموك.

وكان مركز دير ياسين الطبي، الذي تديره جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني –سوريا، يقدم طائفة واسعة من الخدمات الطبية، ومنها طب الأطفال وطب النساء وطب الأمراض الجلدية والعلاج الطبيعي وطب الأسنان والرعاية الصحية الأساسية. واليوم لا يستطيع طاقمه، الذي يتألف من مساعدين طبيين متطوعين بشكل أساسي، أن يقدم سوى الخدمات الطبية الثلاث الأخيرة.

ويقدم مشفى الباسل الصغير، الذي ليس فيه سوى طبيب واحد بحسب ما ذُكر، خدمات طب الأسنان والخدمات الطبية العامة، وقد اضطر إلى تقليص ساعات الدوام إلى الأوقات الصباحية فقط.

إن هذه المؤسسات الطبية الثلاث هي الوحيدة التي لا تزال تعمل، وإنْ تقلَّصَ مستوى عملها، ولا تزال تقدم بعض المساعدة إلى عدد متزايد من الجرحى والمرضى وضحايا الحصار الأكثر ضعفاً. واضطرت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" إلى إغلاق عياداتها الثلاث في مخيم اليرموك بسبب الأضرار التي لحقت بها وبسبب نقص الطواقم الطبية المتبقية في المخيم.

كما أغلق مشفى رحمة أبوابه بسبب الأضرار التي لحقت به ولخطورة موقعه القريب من الخطوط الأمامية بين القوات الحكومية التي تطوِّق مخيم اليرموك ومقاتلي المعارضة المشتركين في القتال ضدها.

ويقول العاملون في مشفى فلسطين إنه يتعين عليهم مغالبة الأمراض الجديدة الناتجة عن الظروف القاسية التي تعرَّض لها السكان المحاصرون، ومنها ارتفاع معدلات المشاكل الصحية المرتبطة بسوء التغذية، بما فيها التسمم الغذائي. فقد أُصيب السكان بأمراض بعد أن اضطروا بفعل الجوع إلى "تناول سيقان نباتات غير صالحة للأكل"، بحسب ما ذكره أحد العاملين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني –سوريا لمنظمة العفو الدولية في فبراير/شباط 2014. وأضاف يقول: "وحتى سيقان النباتات هذه تُباع بأسعار مرتفعة".

وذُكر أن ما لا يقل عن ثلاثة رجال أُدخلوا مشفى فلسطين إثر تناولهم خليط السكر والماء الشمعي الذي تستخدمه النساء لإزالة شعر الجسم، كما أُدخلت فتاة تعاني من مشكلات في المعدة عقب قيام عائلتها بقتل كلب وأكل لحمه. وذكر أحد العاملين الطبيين في مشفى فلسطين أنه بحلول أواسط فبراير/شباط 2014 كان نحو 60% من سكان اليرموك يعانون من سوء التغذية. وقال: "للمرة الأولى أرى أطفالاً ببطون منتفخة، وبجلد على عظم. إن المسنين

والأطفال هم الفئات الأشد المعاناة."

وذكر العامل الطبي نفسه أن مرض اليرقان "انتشر كالنار في الهشيم" بين سكان اليرموك. وهذا المرض، الذي يؤثر على الكبد، غالباً ما ينتج عن التلوث الغذائي الذي يسببه انعدام النظافة. وقال أحد المتطوعين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني – سوريا لمنظمة العفو الدولية إن اليرقان منتشر بين الأطفال والبالغين على السواء... ففي مشفى فلسطين نرى ما لا يقل عن ست أو سبع حالات يومياً. وربما ترى العيادات الأخرى عدداً أكبر. غن بالإمكان إجراء فحص بول بسيط للتأكد من المرض، ولكن المشكلة تكمن في عدم توفر الدواء. وتتبرع بعض العيادات الخاصة بعينات الأدوية أو الفيتامينات المتوفرة لديها، ولكنها غير كافية". وقال خبير طبي استشارتْه منظمة العفو الدولية إن السبب المحتمل لليرقان في مثل هذه الظروف هو التهاب الكبد A أو التهاب الكبد E. وينتقل كلا الشكلين من هذا المرض عن طريق الأطعمة والأواني الملوثة بالفضلات البشرية، ولذا فهي مرتبطة بشكل وثيق بانعدام النظافة.[26] وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت معدلات الإصابة بالأمراض الجلدية، من قبيل الجرب والأكزيما، بسبب سوء التغذية الوبائي وانعدام النظافة على ما يبدو، فضلاً عن التهاب القرنية، وهو اضطراب في العين يؤثر على القرنية ويسببه النقص الحاد في فيتامين A. كما استقبل المشفى عدة حالات من مرض الكساح الذي يسببه نقص فيتامين D والكالسيوم.

منذ 18 يناير/كانون الثاني 2014 تم تخفيف قسوة الأوضاع في اليرموك نتيجة لموافقة الحكومة على السماح للعديد من السكان المصابين بأمراض عُضال بمغادرة المنطقة المحاصرة. وفي 14 فبراير/شباط قال أحد العاملين الصحيين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني – سوريا لمنظمة العفو الدولية إن "معظم الذين يعانون من أمراض خطيرة غادروا المخيم، ويبلغ عددهم زهاء 450 شخصاً". وكان العديد منهم مصحوبين بأفراد عائلاتهم، ومن المتوقع أن يتلقوا العلاج في مشافي دمشق. بيد أن النجاة لم تكن حليفة لجميع الذين خرجوا؛ فقد قال أحد المتطوعين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني – سوريا: "إن فتاة فارقت الحياة يوم أمس عند نقطة تفتيش بعد تحويلها إلى مشفى خارج المخيم". وقال المتطوع أيضاً إن مشفى فلسطين هو الذي يجري التقييمات الطبية لحالة الأشخاص الذين تم إخلاؤهم من المخيم، ولكن هذه التقييمات يجب أن تنال موافقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وقوات الأمن السورية التي تدير نقطة العبور. وفي 13 فبراير/شباط وافقوا أخيراً على خروج امرأة حامل، كانت قد مُنعت من الخروج لمدة أربعة أيام. وتحدث العامل الطبي عن حالة أخرى لفتاة كانت قد أُصيبت برصاصة في جبينها، فقال: "لقد استغرق الحصول على موافقة على خروجها عشرة أيام"، على الرغم من أنها كانت مصابة بجروح بالغة بشكل واضح.

5.2 عمليات التوقيف والاحتجاز والوفيات في الحجز

ذُكر أن القوات العسكرية السورية، قامت بمساعدة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين–القيادة العامة وغيرها من الجماعات الموالية للحكومة في بعض الأحيان، بالقبض على عشرات الأشخاص أثناء حصارها لمخيم اليرموك، ومن بينهم العاملون الطبيون الاثنا عشر المذكورون آنفاً. وبحوزة "مركز توثيق الانتهاكات"، وهو منظمة غير حكومية سورية بارزة تقوم بتوثيق الانتهاكات التي ارتُكبت في سوريا منذ أبريل/نيسان 2011، قائمة تضم أسماء 150 شخصاً من مخيم اليرموك، ممن قُبض عليهم منذ ذلك التاريخ، وأكثر من 80 اسما لأشخاص محتجزين منذ أواخر فبراير/شباط 2014.[27] وربما يكون العدد الحقيقي أكبر من ذلك، بل أكبر بكثير. إن توثيق الاعتقالات من قبل قوات تتصرف بحصانة من العقاب، وكثيراً ما تقوم بتوقيف واحتجاز الأشخاص في أماكن اعتقال سرية لفترات غير محددة، يواجه تحديات خطيرة ويتسم بصعوبة بالغة في سياق الحصار الطويل في بلد يعصف به نزاع مسلح ويعاني من أزمة إنسانية. وقال نشطاء محليون وأعضاء في منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية إنهم يعتقدون أن القوات السورية ربما تكون قد اعتقلت مئات، أو حتى آلاف الأشخاص، من مخيم اليرموك

خلال السنتين الماضيتين، مع أنهم لا يستطيعون التأكد من ذلك. وربما يكون بعض الذين قُبض عليهم مقاتلين في صفوف المعارضة، ولكن جميع مصادر منظمة العفو الدولية تصرُّ على أن معظمهم مدنيون غير مشتركين في الأعمال الحربية بشكل مباشر. ومن بينهم أشخاص ذهبوا لإحضار الطرود الغذائية التي سمحت السلطات السورية بإدخالها إلى المنطقة المحاصرة، وطلبة حصلوا على تصاريح رسمية بالخروج من المخيم من أجل استئناف دراستهم في أماكن أخرى، وعاملون في مجال المساعدات الإنسانية والصحية. وتكتنف حالة من انعدام اليقين مصير أولئك الأشخاص؛ إذ يبدو أن العديد منهم ذهبوا ضحايا لعمليات الاختفاء القسري. بيد أن السلطات السورية لم تفصح عن عددهم أو هوياتهم أو أماكن احتجازهم، ولا يمكن الوصول إليهم عن طريق مصادر مستقلة. ويُخشى أن يكون العديد منهم قد نُقلوا إلى فرع فلسطين التابع للمخابرات العسكرية في دمشق، حيث تتفشى منذ فترة طويلة ممارسة التعذيب وغيره من ضروب إساءة معاملة المعتقلين التي تؤدي في بعض الحالات إلى وقوع وفيات.

ومما يؤجج هذه المخاوف ما ذكرته "مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا"، وهي منظمة محلية لحقوق الإنسان، من أن 29 شخصاً من مخيم اليرموك اختفوا قسراً أو قضوا نحبهم في الحجز في الفترة من 22 مايو/أيار 2011 إلى 17 سبتمبر/أيلول 2013. وفي جميع هذه الحالات، باستثناء واحدة، يُعتقد أن الجناة من أفراد القوات الحكومية السورية أو حلفائهم.[28] ففي 19 يناير/كانون الثاني 2013، قبضت القوات الحكومية على خالد بكرادي، وهو أحد العاملين البارزين في مجال المساعدات الإنسانية، بينما كان يحاول مساعدة أشخاص نزحوا من أماكن أخرى على دخول اليرموك. وذُكر أنه توفي تحت التعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة في 11 سبتمبر/أيلول 2013.[29] ووردت أنباء عن وقوع عمليات اعتقال وحالة وفاة مريبة واحدة على الأقل في الحجز في وقت لاحق. وفي 2 فبراير/شباط 2014، ذكر نشطاء محليون أن ماهر محمد الصياد قضى نحبه في الحجز عقب القبض عليه عند نقطة تفتيش حكومية قبل نحو تسعة أشهر.

وفي الآونة الأخيرة قامت القوات الحكومية السورية باعتقال عشرات الأشخاص من مخيم اليرموك في مطلع فبراير/شباط 2014. وكان من بينهم 27 شخصاً، ممن نُشرت أسماؤهم في وقت لاحق من قبل نشطاء محليون لحقوق الإنسان، ممن ذهبوا لإحضار الطرود الغذائية لسكان اليرموك، في الوقت الذي حصل آخرون على إذن رسمي بمغادرة المخيم لأسباب تتعلق بدراستهم. وقيل إنهم جميعاً اقتيدوا إلى فرع فلسطين التابع للمخابرات العسكرية في دمشق، وحتى أواخر فبراير/شباط 2014، كان مصيرهم لا يزال مجهولاً.[30] كما اعتُقل في اليوم نفسه، أو في وقت قريب منه، فؤاد عمرو، الذي عمل كوسيط في المفاوضات التي كانت جارية في ذلك الوقت، وورد أنه اعتُقل من قبل أعضاء في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة. وذُكر أنه اقتيد إلى فرع فلسطين التابع للمخابرات العسكرية بدمشق، الأمر الذي يثير بواعث القلق بشأن سلامته.[31] وفي 3 فبراير/شباط، ذُكر أن أعضاء في "فتح الانتفاضة"، وهي منظمة فلسطينية تدعم الحكومة السورية، قبضوا على محمود معاذ، وهو عامل طبي، واقتادوه إلى فرع فلسطين التابع للمخابرات العسكرية. وبحدود علم منظمة العفو الدولية، فإن السلطات السورية لم تعط أية معلومات بشأنه منذ اعتقاله. وثمة مخاوف بشأن سلامته.

3. الحصار والقانون الدولي

يضع القانون الدولي قيوداً صارمة على كيفية استخدام الحصار من قبل أطراف النـزاع المسلح. فالقوات الحكومية ملزمة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويتعين على جميع أطراف النـزاع المسلح، بما فيها جماعات المعارضة المسلحة، أن تحترم القواعد التي ينص عليها القانون الإنساني الدولي. إن الطريقة التي فُرض فيها الحصار على مخيم اليرموك تشكل انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. إن العديد من تلك الانتهاكات التي ارتُكبت في سياق فرض الحصار ومهاجمة المخيم وسكانه تشكل جرائم بموجب القانون الدولي، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

1.3 القانون الدولي لحقوق الإنسان

إن القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يشمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ينطبق في أوقات السلم وأثناء النـزاعات المسلحة، ويعتبر ملزماً للدول وقواتها المسلحة ووكلائها الآخرين. وينص على حق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الإنصاف، الذي يشمل إحقاق العدالة والحقيقة وجبر الضرر.

ويُذكر أن سوريا دولة طرف في بعض المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل. وتعتبر سوريا ملزمة قانونياً بنصوص هذه المعاهدات الدولية، بالإضافة إلى القانون الدولي العرفي ذي الصلة. وقد أكَّدت محكمة العدل الدولية ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان على أن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينطبق في أوقات النـزاع المسلح كما في أوقات السلم.

ومن الالتزامات المحددة ذات الصلة في هذا السياق التزامات سوريا بالقانون الدولي لحقوق الإنسان المتعلقة بالحق في الحياة، وحظر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، وحظر الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، والحق في حرية التنقل.[32] كما شكَّل سلوك قوات الحكومة السورية في اليرموك انتهاكاً لالتزاماتها باحترام وحماية وتعزيز الحق في الحصول على مستوى معيشي كاف، بما فيه الغذاء الكافي والسكن اللائق (المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، والتمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة الجسدية والعقلية (المادة 12 من العهد الدولي نفسه). كما أن الأفعال التي هدفت إلى، أو أسفرت عن تدمير البنية التحتية الضرورية للتمتع بهذه الحقوق أو إلحاق الضرر بها، من قبيل المشافي، فإنها تشكل انتهاكات يمكن مساءلة الحكومة السورية عنها.

2.3 القانون الإنساني الدولي

إن القانون الإنساني الدولي، المعروف أيضاً باسم قوانين الحرب أو قوانين النـزاع المسلح، يحتوي على القواعد والمبادئ التي ترمي بشكل أساسي إلى توفير الحماية للأشخاص الذين لا يشتركون في الأعمال الحربية، وخاصة المدنيين وبعض المقاتلين المعنيين، ومنهم الجرحى والمرضى. ويبين معايير السلوك الإنساني، ويحدد الوسائل والأساليب لخوض العمليات العسكرية. أما غرضه الأساسي فهو تخفيف المعاناة الإنسانية في أوقات النـزاع المسلح إلى أدنى حد ممكن.

ونشير إلى أن سوريا دولة طرف في اتفاقيات جنيف الأربع المعقودة في 12 أغسطس/آب 1949 والبروتوكول الإضافي المتعلق بحماية ضحايا المنــازعات المسلحة الدولية (البرتوكول الأول)، المؤرخ في 8 يونيو/حزيران 1977. وتنطبق المادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع على جميع أطراف النــزاعات المسلحة غير الدولية، كالنــزاع الدائر حالياً في سوريا. وإن العديد من هذه القواعد المحددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات وغيرها من معاهدات القانون الدولي الإنساني – الواردة في هذا التقرير – تشكل جزءاً من القانون الإنساني الدولي العرفي، وبالتالي تعتبر ملزمة لجميع الأطراف في أي نزاع، ومنها القوات المسلحة وقوات الأمن السورية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة[33] إن انتهاك العديد من هذه القواعد ربما يصل إلى حد جرائم الحرب.

وتنص إحدى القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي على أنه يتعين على جميع أطراف النــزاع، في جميع الأوقات، أن "تميِّز بين المدنيين والمقاتلين"، وعلى أنه "لا يجوز توجيه الهجمات إلا ضد المقاتلين" و"يجب عدم توجيهها ضد المدنيين".[34] ويتضمن القانون الإنساني الدولي قاعدة مشابهة تقتضي من جميع الأطراف أن تميِّز بين "الأهداف المدنية" و"الأهداف العسكرية". إن هاتين القاعدتين تشكلان جزءاً من مبدأ "التمييز" الأساسي.

إن توجيه الهجمات بشكل متعمد ضد المدنيين الذين لا يشتركون بشكل مباشر في الأعمال الحربية، أو ضد الأهداف المدنية (في حالة النــزاعات غير الدولية، والأهداف الطبية أو الدينية أو الثقافية بوجه خاص) يعتبر جريمة حرب.[35] وإن النتيجة الطبيعية لقاعدة التمييز هي أن "الهجمات العشوائية محظورة".[36] وتُعرَّف الهجمات العشوائية بأنها تلك الهجمات التي تصيب بطبيعتها أهدافاً عسكرية ومدنيين أو أهدافاً مدنية بدون تمييز، إما لأن الهجوم غير موجَّه إلى هدف عسكري محدد، أو لأنه يستخدم أساليب أو وسائل قتالية لا يمكن توجيهه بها إلى هدف عسكري محدد، أو لأنه يُحدث آثاراً لا يمكن أن تكون محددة بحسبما يقتضى القانون الإنساني الدولي.[37]

كما يحظر القانون الإنساني الدولي الهجمات غير المتناسبة، وهي الهجمات "التي ربما يُتوقع أن تسبب خسائر عرضية في أرواح المدنيين، أو تلحق إصابات بالمدنيين أو أضراراً بأهداف مدنية أو كل ما ذُكر، مما يمكن اعتباره مفرطاً من حيث الفائدة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة.[38] إن شن هجوم عشوائي بشكل متعمد ينتج عنه وقوع وفيات أو إصابات في صفوف المدنيين، أو هجوم غير متناسب (أي مع العلم بأن الهجوم سيسبب خسائر عرضية أو إصابات أو أضرار فادحة في صفوف المدنيين، يشكل جريمة حرب.[39] ويتعين على جميع الأطراف أن تتخذ كافة الاحتياطات الضرورية في الهجوم من أجل إنقاذ أرواح السكان المدنيين.[40] كما ينبغي أن تتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين الخاضعين لسيطرتهم من آثار الهجمات، بما في ذلك بتجنب وضع أهداف عسكرية داخل أو بالقرب من المناطق المكتظة بالسكان،[41] إلى أقصى حد ممكن.

كما يحظر استخدام تجويع السكان المدنيين لخدمة الأغراض الحربية، وكذلك الأمر بالنسبة لمهاجمة وتدمير الأهداف التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة. ويتعين على أطراف النــزاع السماح بمرور المساعدات الإنسانية المحايدة إلى المدنيين المحتاجين لها وتسهيل وصولها لهم بسرعة وبدون عراقيل. كما يتعين عليها أن تسمح للمدنيين المتواجدين في المناطق المحاصرة بمغادرة المنطقة، وأن تكفل حرية التنقل لموظفي الإغاثة الإنسانية المرخَّصين.[42] ويجب أن تكفل جميع الأطراف نقل الجرحى والمرضى ورعايتهم بدون تمييز سلبي.[43] ويُحظر الحصار الذي يصل إلى حد العقاب الجماعي للسكان المدنيين.[44] كما أن العقاب الجماعي وتجويع المدنيين بحرمانهم من الأشياء التي لا غنى عنها لاستمرار بقائهم يُعتبران من جرائم الحرب.[45]

3.3 القانون الجنائي الدولي

إن بعض انتهاكات حقوق الإنسان، من قبيل التعذيب والاختفاء القسري، تصل إلى حد الجرائم بموجب القانون الدولي، ويُطلب من الدول جعل مثل هذه الانتهاكات جرائم جنائية في التشريعات المحلية. كما أن الدول ملزمة بتقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات الجسيمة وغيرها من الانتهاكات، ومنها عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، إلى ساحة العدالة. ويمكن تحميل الأفراد- سواء كانوا مدنيين أو عسكريين – مسؤولية جنائية عن انتهاكات معينة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويقع على عاتق جميع الدول التزام بالتحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بالإضافة إلى الجرائم الأخرى بموجب القانون الدولي، من قبيل جرائم التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري، ومقاضاة مرتكبيها إذا توفرت أدلة كافية مقبولة من قبل المحكمة.

ووفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن ثمة أفعالاً معينة تصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية إذا كانت موجَّهة ضد السكان المدنيين كجزء من هجوم واسع النطاق أو منظم، وكجزء من سياسة الدولة أو المنظمة. ومن بين تلك الأفعال: القتل العمد والتصفية الجسدية والاسترقاق والترحيل أو الإبعاد القسري للسكان، والسجن أو غيره من أشكال الحرمان القاسي من الحرية الجسدية، بما يشكل انتهاكاً للقواعد الأساسية للقانون الدولي، والتعذيب والاغتصاب وغيره من الجرائم الجنسية والاختفاء القسري.[46]

إن بعض الانتهاكات على أيدي القوات السورية الموثَّقة في هذا التقرير يشكل جرائم ضد الإنسانية، ومنها عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والتعذيب.

ويقع على عاتق جميع الحكومات واجب التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية ومقاضاة مرتكبيها، بما في ذلك ممارسة الولاية القضائية العالمية على تلك الجرائم.

4. خاتمة وتوصيات

لقد ارتكبت قوات الحكومة السورية جرائم حرب عديدة في معرض حصارها المضروب على مخيم اليرموك. فلقد قُتل مئات المدنيين في المخيم أو جرحوا أو قضوا جراء تجويعهم عمدا وتدمير وسائل كسب عيشهم والهجمات المباشرة والعشوائية التي استهدفتهم. كما تعرض مدنيون آخرون للاختفاء القسري والحجز التعسفي والتعذيب كجزء من هجوم منظم وواسع النطاق على المدنيين، الأمر الذي يرقى إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية.

ولقد اتسم حصار مخيم اليرموك بوحشيته وطول مدته، ومع ذلك فما هو سوى حالة واحدة من بين عدة حالات تشهد فرض الجيش السوري وقوات الأمن فيها حصارا عسكريا على المناطق المدنية. ولقد انبثق نمط واضح في مختلف أنحاء البلاد يظهر تعرض السكان المعارضين للحكومة أو المناطق التي تؤوي مقاتلي المعارضة المسلحة لقصف عشوائي من قوات الحكومة، والتي استخدمت الأسلحة الثقيلة وأوقعت خسائر فادحة بين المدنيين وأحدثت دمارا واسعا وتسببت بنزوح واسع النطاق – حيث يُقدر عدد النازحين داخل سورية بحوالي 6.5 مليون شخص فيما بلغ عدد اللاجئين خارج البلاد حوالي 2.5 مليون شخص يتواجد معظمهم في البلدان المجاورة – عقب فرض جنود الحكومة حصارا طويلا عليهم بهدف تجويع سكان بعض المناطق في سبيل كسر إرادتهم وإجبارهم على الخضوع.[47]

وفي مناطق أخرى، حيث لا زال الولاء للحكومة والنظام قويا، نفذت قوات المعارضة المسلحة هجمات انتحارية وعمليات قصف عشوائي أوقعت العديد من الوفيات والإصابات بين المدنيين. كما ضربت تلك القوات حصارا على تلك المناطق، وسعت إلى اعتراض سبيل تدفق المساعدات الغذائية وغيرها من الإمدادات الضرورية للمدنيين من سكان تلك المناطق.

وحتى الساعة، فلم تحرز الجهود الدولية تقدما كبيرا على صعيد التوصل إلى وقف لإطلاق النار أو التفاوض بشأن إبرام اتفاق سلام بين قوات الحكومة والمعارضة، ولا يظهر أن نهاية هذا النزاع تلوح في الأفق. كما عطلت الانقسامات جهود المجتمع الدولي الممثل بمجلس الأمن، مما تسبب بشل أي تحركات فعلية للتصدي للأزمة. ولقد وافق مجلس الأمن أخيرا على إصدار قرار بتاريخ 22 فبراير/ شباط 2014 يدعو جميع الأطراف إلى المبادرة فورا برفع الحصار المضروب على المناطق الآهلة بالسكان بما في ذلك مخيم اليرموك؛ كما يدعو القرار أطراف النزاع إلى وقف ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والسماح للوكالات الإنسانية بالدخول إلى سورية دون عائق – بما في ذلك عبر الحدود الدولية والخطوط الفاصلة بين الجبهات – وذلك بهدف الوصول إلى الأشخاص الذين يحتاجون للحصول على تلك المساعدات. وفي الوقت الذي يفتقر القرار فيه لآليات الإنفاذ والمساءلة، إلا أنه يُعد القرار الأول من هذا القبيل الذي يصدر خلال ثلاث سنوات من أجل التصدي للوضع الإنساني؛ ومع ذلك فيشكل القرار بارقة أمل متواضعة لملايين السوريين باحتمال أن يشهد الوضع تحسنا. وسوف يكون لطريقة متابعة المجتمع الدولي لإجراءات إنفاذ القرار عظيم الأثر على وقف المعاناة في سورية.

وعليه، فتتوجه منظمة العفو الدولية بالتوصيات التالية:

توصيات إلى الحكومة السورية:

- وقف حصارها المسلح فورا الذي تضربه على مخيم اليرموك وغيره من المناطق المدنية، والسماح لهيئات الإغاثة

وتقديم المساعدات الإنسانية بالدخول إلى البلاد دون عائق من أجل المساعدة على وقف معاناة المدنيين في تلك المناطق من خلال تزويدهم بالغذاء والماء والأدوية والمساعدات الطبية، وعبر إخلاء المرضى بشكل آمن وكذلك إخلاء كبار السن والعائلات التي يرافقها أطفال وغيرهم من المدنيين الذين يفتقرون للمأوى أو يرغبون بمغادرة المنطقة؛

- والوقف الفوري لعمليات القصف الجوي والمدفعي العشوائية التي تشنها قوات الحكومة السورية والجهات التي تساندها، إقرارا منها أن الهجمات العشوائية والمباشرة على المدنيين أو الأعيان المدنية (من قبيل المستشفيات ومرافق إمداد الطاقة) تشكل جرائم حرب؛

- ووضع حد للهجمات التي تستهدف العاملين في مجالي تقديم الخدمات الطبية أو الإنسانية، والإيعاز لجميع عناصر الجيش والأمن بضرورة توفير الحماية لأولئك الأشخاص على الدوام؛

- والمبادرة فورا ودون شروط إلى إخلاء سبيل جميع الأشخاص المحتجزين لا لشيء سوى لما يحملونه من آراء سياسية أو بناء على هويتهم أو ممارستهم المشروعة للحق في حرية التعبير عن الرأي وغيره من حقوق الإنسان، والحرص على إخلاء سبيل جميع المحتجزين الآخرين دون تأخير في حال عدم توجيه التهم إليهم، أو أن يُصار إلى إحالتهم للمحاكمة العادلة بأسرع وقت ممكن ودون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام بحقهم؛

- والسماح لممثلي المنظمات الدولية والخبراء المعنيين بدخول جميع أماكن الحجز بحرية وبشكل منتظم من أجل ضمان سلامة المحتجزين، بما في ذلك توفير الحماية لهم من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في الحجز؛

- والحرص على التحقيق بشكل مستقل وشامل وسريع ومحايد في جميع حالات الوفاة في الحجز ومزاعم التعذيب داخلها، والمبادرة دون تأخير إلى عزل عناصر الجيش والأمن وغيرهم ممن تتوافر بحقهم أدلة على ارتكابهم التعذيب وغيره من الانتهاكات الخطيرة من مناصبهم ومقاضاتهم في ظل محاكمات عادلة؛

- وبالنسبة لمن يُشتبه بارتكابهم جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، أو إصدارهم لأوامر بارتكاب مثل تلك الجرائم، فينبغي الحرص على أن يتم عزلهم من مرتبات الجيش أو الأمن وسرعة مقاضاتهم في ظل إجراءات تراعي معايير المحاكمات العادلة المعتمدة دوليا؛

- والتعاون بشكل كامل مع اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق، والسماح بدخول أعضائها دون عائق بغية التحقيق في جميع المزاعم التي تحدثت عن ارتكاب جرائم بما يخالف أحكام القانون الدولي والانتهاكات والخروقات للقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

- والسماح للمنظمات الدولية المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية بدخول سورية دون عائق وبأسرع وقت، بما في ذلك عبور الحدود والخطوط الفاصلة بين الأطراف على جبهات القتال.

توصيات إلى كافة جماعات المعارضة المسلحة في سوريا:

- وقف حصار المناطق المدنية والسماح بدخول المنظمات الإنسانية المستقلة دون عائق من أجل مساعدة المدنيين، وتيسير إخلاء المرضى بشكل آمن وكذلك إخلاء كبار السن والعائلات التي يرافقها أطفال وغيرهم من المدنيين الذين يفتقرون للمأوى أو يرغبون بمغادرة المنطقة؛

- والحرص على دوام احترام الحظر المفروض وفق أحكام القانون الإنساني الدولي على الهجمات المباشرة التي تستهدف المدنيين أو الهجمات العشوائية، وقتل الأسرى دون محاكمة أو تعذيبهم، والحرص على معاملة جميع المحتجزين، بما في ذلك الأسرى من جنود الحكومة، بشكل إنساني على الدوام؛

- ووقف جميع الهجمات التي تستهدف العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية والإيعاز لجميع المقاتلين بأن يوفروا لهم معاملة حسنة على الدوام؛

- وصرف القيادات والأفراد المشتبه بارتكابهم انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي أو إعطائهم الأمر بارتكاب مثل تلك الانتهاكات.

توصيات إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

- القيام دون تأخير بإحالة ملف الأوضاع في سورية إلى مكتب مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية بحيث يتسنى لها الحصول على التفويض بفتح تحقيق فوري في مزاعم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية على أيدي قوات الحكومة السورية وقوات المعارضة؛

- والتصرف وفق مقتضيات ما أعرب عنه المجلس في قراره رقم 2139، والقاضي باتخاذ خطوات إضافية في حال تقاعس جميع الأطراف عن الامتثال للدعوة بضرورة وقف الحصار المفروض على مخيم اليرموك فورا وعلى غيره من المناطق الآهلة بالسكان، وذلك من خلال تدابير من قبيل فرض عقوبات – تشمل حظر سفر وتجميد أموال الأشخاص المشتبه بمسؤوليتهم أو يُعتقد أنهم مسؤولين عن عدم الامتثال لأحكام القرار.

توصيات إلى البلدان المجاورة لسوريا:

- الإبقاء على حدودها مفتوحة أمام الفارين من سورية دون تمييز، والحرص على السماح لهم بدخول أراضيها عبورا إلى بر الأمان؛

- والحرص على عدم إجبار الأشخاص الفارين من سورية على العودة إليها ثانية بأي طريقة، بما في ذلك من خلال الطرد أو الإبعاد أو الصد عند الحدود أو الترحيل.

توصيات إلى المجتمع الدولي، ولا سيما الدول التي تمتلك وسائل تقديم المساعدة:

- توفير عدد كبير من حصص إعادة التوطين المخصصة للحالات الطارئة وتلك المتاحة ضمن برنامج القبول لاعتبارات إنسانية، بالإضافة إلى عدد الحصص المقرر سنويا لإعادة التوطين بشكل معتاد، وبحيث يستفيد من هذه الحصص الإضافية اللاجئون المهمشون الذين فروا من سورية ويقيمون حاليا في دول الجوار. كما ينبغي إعطاء الأولوية في إعادة التوطين للفئات التالية دون أن تقتصر عليها طبعا: النساء والفتيات المعرضات للعنف والأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية وإعاقات خطيرة والأشخاص ممن لديهم خيار الانضمام إلى باقي أفراد الأسرة، والأفراد الذين هم بحاجة إلى الحصول على الحماية المادية نظرا لما يواجهونه من أخطار تتهددهم جراء ميولهم السياسية أو أصولهم العرقية أو ضلوعهم في الأنشطة السلمية الإنسانية وغيرها من الأنشطة، والمثليين والمثليات وذوي الميول الجنسية الثنائية والمتحولين جنسيا والمخنثين. وينبغي أن تُتاح للاجئين الفلسطينيين الفارين من سورية فرص متساوية على صعيد إمكانية الاستفادة من فرص إعادة التوطين المتاحة؛

- كما ينبغي أن يكون اللاجئون الفارون من سورية، بما في ذلك الفلسطينيون منهم الذين سبق لهم الإقامة داخلها، إمكانية الاستفادة من الحماية الممنوحة للاجئين والمزايا المصاحبة لتلك الحماية، كونها من الحقوق التي يكفلها القانون الدولي لهم. وبغية تحقيق ذلك، ينغي عدم حرمان اللاجئين السوريين من هذه الحقوق بمنحهم صفة إنسانية أدنى من صفة اللاجئ من قبيل منحهم تصاريح إقامة مؤقتة واستبعادهم من خيار معاودة الانضمام إلى باقي أفراد العائلة. وينبغي على البلدان التي تستقبل الفارين من سورية احترام حقوقهم بالكامل بصفتهم لاجئين.

5. ملحق: جدول الوفيات تحت الحصار

يمثل هذا الجدول ملخصاً للمعلومات التي تلقتها منظمة العفو الدولية بشأن حالات 194 شخصاً، قيل غنهم جميعاً مدنيون، وذُكر أنهم قضوا نحبهم في الفترة بين تشديد الحصار على مخيم اليرموك في يوليو/تموز 2013 و 22 فبراير/شباط 2014:

تاريخ الإبلاغ	الاسم	السن/الجنس	سبب الوفاة
13/08/2013	سمير محمود نصار	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (إصابة بشظيه)
18/08/2013	جنا أحمد حسن	أنثى	جوع
11/10/2013	ملك جمعة	رضيعه/أنثى	جوع
16/10/2013	عزيزة محمد نعيمي	أنثى	جوع
26/10/2013	محمود أحمد علاء الدين	ذكر	جوع
28/10/2013	آية السهلي	أنثى	جوع
29/10/2013	أمين تميم	طفل/ذكر	جوع
31/10/2013	أحمد عبد الله عقلة	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (إصابات متعددة)
02/11/2013	عبد الحي يوسف	ذكر (4 أشهر)	جوع
03/11/2013	محمد سالم قاسم	ذكر	عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (احتشاء دماغي)
06/11/2013	عمر بسام الأحمد	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابات متعددة)

07/11/2013	محمود حنفي	ذكر	عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (إصابات متعددة)
08/11/2013	عبد الله الحاج صالح طه	ذكر	عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (جلطة قلبيه)
10/11/2013	عمر عمر حسين	طفل/ذكر	جوع
11/11/2013	أحمد زيدان	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابات متعددة)
11/11/2013	جيهان القيم	ذكر	عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (جلطة قلبيه)
12/11/2013	حسن عواد	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (جلطة قلبيه)
12/11/2013	ابراهيم طعمة	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (جلطة قلبيه)
12/11/2013	محمد عبدا لله المصري	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (إصابات متعددة)
12/11/2013	علي قاسم طيراوية	ذكر	عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء
12/11/2013	طاهر تكلو	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابات متعددة)
12/11/2013	علي احمد قاسم	ذكر	دم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابة بالرأس)
14/11/2013	سميرة احمد الطايش	أنثي	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (جلطة قلبيه)
16/11/2013	محمد عيسى	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابات متعددة)
16/11/2013	احمد تميم	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (جلطة قلبيه)

17/11/2013	سليم زعير	ذكر	عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (جلطة قلبيه)
17/11/2013	عماد احمد موعد	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابات متعددة)
18/11/2013	فايز دريد	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابة بالرأس)
19/11/2013	احمد ابو شريفة	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابات متعددة)
20/11/2013	محمود محمد العيدي	ذكر	جوع
24/11/2013	زكية حمادة	أنثى	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابة بالرأس)
25/11/2013	عبد الله الشملوني	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء
25/11/2013	آمنة عبد الرحيم تميم	أنثى	وصلت متوفية
28/11/2013	ياسر الملاح	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (تسمم دوائي)
17 or 28/11/2013	ماهر حسين حمد	أنثى	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (عدم وجود عنايه بعد الولادة)
29/11/2014	احمد عودة	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (إصابه في العنق)
04/12/2013	هناء فيصل العوض	أنثى	عدم توفر الرعاية الطبية اللازمة (البرد الشديد وعدم توفر الوقود للتدفئة)
05/12/2013	محمود شحادة الرفاعي	ذكر	جراء قصف
05/12/2013	عبادة (اسم العائلة غير معروف)	ذكر	عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابات متعددة)
06/12/2013	محمد ابراهيم	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (إصابه

			بالصدر)
06/12/2013	سعيد احمد قاسم	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (إصابه بالصدر)
08/12/2013	فاطمة الزهراء قدو	أنثى	جوع
10/12/2013	كرم محمد نهار	ذكر	جوع
13/12/2013	مالك الحنون	أنثى	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابات متعددة)
15/12/2013	شام مالك الحريري	ذكر	جوع
16/12/2013	معتصم عبد الغني	ذكر	جوع
16/12/2013	كوثر عبد القادر	أنثى	جوع
16/12/2013	يوسف الخطيب	ذكر	جراء اصابته أثناء القصف
17/12/2013	اسعد علي سعيد	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (احتشاء دماغي)
17/12/2013	عامر الغوطاني	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (إصابه بالصدر)
17/12/2013	خالد الحاج	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابات متعددة)
17/12/2013	محمد محمود سعد	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابات متعددة)
17/12/2013	علي محمود سعد	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابات متعددة)
18/12/2013	رزق سعد الدين شرشرة	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (احتشاء دماغي)
18/12/2013	منصور نايف	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (احتشاء دماغي)

20/12/2013	هاني صالح فتيان	ذكر	اختناق غازي
21/12/2013	محمد خير عبد الله السعد	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء
21/12/2013	سامر الغوثاني	ذكر	إثر إصابته برصاص قناص
23/12/2013	صبحي العمري	ذكر	جوع
23/12/2013	وفاء احمد الحسني	أنثى	جوع
24/12/2013	قاسم محمد المغربي	ذكر	جوع
24/12/2013	جمال حمد	ذكر	إثر إصابته برصاص قناص
27/12/2013	احمد رشيد حميد	ذكر	جوع
27/12/2013	فايز سعدية	ذكر	جوع
27/12/2013	زهير سنان	ذكر	جوع
27/12/2013	احمد عدوان	ذكر	جوع
27/12/2013	هويدة احمد الحموي	أنثى	جوع
28/12/2013	لوند خالد غزال (أُم أكرم)	أنثى	جوع
29/12/2013	ربيحة سعود الماضي (أُم عادل)	أنثى	جوع
29/12/2013	مسرة توفيق قنبرجي	أنثى	جوع
29/12/2013	هناء فيصل العوض	أنثى	عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابة بالرأس)
29/12/2013	بشار عجان	ذكر	جوع
29/12/2013	عدنان احمد الناظر	ذكر	جوع
29/12/2013	ابراهيم خليل	ذكر/رضيع	جوع

29/12/2013	محمد احمد ابو ناصر	ذكر	جوع
29/12/2013	قاسم محمد خيرات	ذكر	جوع
30/12/2013	علاء خليل	ذكر (27 سنة)	جوع
31/12/2013	ابتسام علي بطو	أنثى	جوع
01/01/2014	خير الله حسن منصور	ذكر	جوع
01/01/2014	امل قاسم عوكل	أنثى	جوع
01/01/2014	أحمد محمد خليل	ذكر	جوع
03/01/2014	ماجد محمود سويد	ذكر (34)	جوع
03/01/2014	مجدولين محمد رشدان	أنثى	جوع
03/01/2014	حسن ابراهيم قصيني	ذكر	جوع
08/01/2014	سحر توفيق عميص	أنثى	جوع
08/01/2014	محمد أحمد عبد الغني	ذكر	جوع
09/01/2014	عارف عبد الله	ذكر/رضيع	جوع
10/01/2014	آلاء المصري	أنثى/رضيعه	جوع
10/01/2014	مريم محمد	أنثى (55 يوم)	جوع
10/01/2014	عوض محمود السعيدي	ذكر (68)	جوع
11/01/2014	أمل حسين شيخو	أنثى	جوع
11/01/2014	أكرم سليمان العلال	ذكر	جوع
11/01/2014	سعدة قيسي رجا /أو سعدة قيس رجا	أنثى	جوع
12/01/2014	إسراء المصري	أنثى	جوع

12/01/2014	جهاد القربي	ذكر	جوع
12/01/2014	بشير محمد شحادة	ذكر	جوع
13/01/2014	جميل القربي	ذكر (80)	جوع
13/01/2014	باسل حسن الشهابي	ذكر (40)	جوع
13/01/2014	محمود محمد الصباغ	ذكر(10)	تعرض للقنص
13/01/2014 - 11/01/2014	الحاجة نور مجهولة الكنية	أنثى (50)	جوع
14/01/2014	حسين ندى نزال	ذكر	جوع
14/01/2014	الحاجة صفية ديب الشبلي	أنثى	جوع
15/01/2014	مريم عبد الرحيم	أنثى	جوع
15/01/2014	تيسير الطباع	ذكر	جوع
15/01/2014	ريم عبد العزيز	أنثى	جوع
16/01/2014	محمد جمعة	ذكر (40)	جوع
16/01/2014 - 15-01-2014	أحمد عبد الحميد محمد	ذكر (24)	جوع
16/01/2014	محمد عمر الشهابي	ذكر	جوع
17/01/2014	اسماعيل عبد الله	ذكر	جوع
18/01/2014	ياسين انيس ابو ماضي	ذكر	جوع
18/01/2014 - 17-01-2014	نجاح محمد البقاعي	أنثى	جوع

19/01/2014	محمد رفعت الفار	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (برميل متفجر)
19/01/2014	عمر صهيب القدسي	ذكر	عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (برميل متفجر)
19/01/2014	محمود حميد الطفوري	ذكر	عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (برميل متفجر)
19/01/2014	حسام ابو احمد	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (برميل متفجر)
19/01/2014	علاء فريج	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (برميل متفجر)
19/01/2014	محمود عبد الله طه	ذكر	إثر إصابته برصاص قناص بعد سقوط البراميل المتفجرة
21/01/2014	مجهول الهوية		جوع
23/01/2014	صبحي السودي	ذكر (55)	جوع
23/01/2014	سعيد الفواز	ذكر (70)	جوع
23/01/2014	خالد مصطفى كريم	ذكر (70)	جوع
24/01/2014	زهرة يوسف الزين	أنثى (68)	جوع
24/01/2014	عبد العزيز الخضراء	ذكر	جوع
24/01/2014	سعيد الباش/أو سعيد سليم درباش	ذكر	جوع
24/01/2014	مصطفى بحطيطي	ذكر	جوع
24/01/2014	هنية ابو الرز (أم لؤي)	أنثى	جوع
25/01/2014	موسى مرعي	ذكر	جوع
25/01/2014	عمر شفيق ابو صيام	ذكر	جوع

25/01/2014	وائل عبد الرزاق السعران	ذكر	جوع
26/01/2014	محمود حميد عـبـد الله	ذكر	جوع
26/01/2014	سعيد سليم إدريس	ذكر (66)	جوع
26/01/2014	محمد حسين عمايري	ذكر	جوع
26/01/2014	نجمة جمعة قويدر	أنثى (65)	جوع
26/01/2014	رئيفة محمد قرعيش	أنثى (50)	جوع
26/01/2014	عبد الجليل محمد خميس	ذكر/ رضيع	جوع
26/01/2014	رحمة عـــبـد عــلــيــان	أنثى	جوع
26/01/2014	أبو مروان	ذكر	قنصاً خلال البحث عن الطعام في بساتين الحجر الأسود
27/01/2014	صالحة محمود عنيسي/أو صالحه عيسى	أنثى	جوع
27/01/2014	مـحـمـد ديـاب مـحـمـد	ذكر	جوع
27/01/2014	محمد ابراهيم البيطار	ذكر	جوع
27/01/2014	أحمد عبود الموسى	ذكر	جوع
27/01/2014	محمد سعيد ابراهيم جربوع / محمد حسين جربوع	ذكر	جوع
27/01/2014	سعدة حسن خطاب/ سعدة سعيد خطاب	أنثى	جوع
27/01/2014	سمير حسن طه	ذكر	إثر إصابته برصاص قناص
27/01/2014	محمد الهادي حسين العايدي	ذكر	إثر إصابته برصاص قناص

28/01/2014	حسن محمود	ذكر	جوع
28/01/2014	فادي محمد شحادة	ذكر (30)	جوع
28/01/2014	رهف جبلي	أنثى (25 يوم)	جوع
28/01/2014	علاء جمعة فرحان	ذكر	إثر إصابته برصاص قناص
28/01/2014	ليلى خالد دعدو	أنثى (4 أشهر)	جوع
28/01/2014	عصام محمود قدورة	ذكر(60)	جوع
29/01/2014	عبد محفوظ الناجي	ذكر (42)	جوع
29/01/2014	عزت الطبّاع	ذكر (60)	جوع
29/01/2014	رزان خـــالــد عـــواد	أنثى/طفلة	جوع
30/01/2014	نهار محمد شتيوي	أنثى (80)	جوع
31/01/2014	وسيم زغموت	ذكر	جوع
31/01/2014	روان رياض طالب	أنثى (رضيعة)	جوع
31/01/2014	حمدة سعيد شتيوي	أنثى (74)	جوع
01/02/2014	أمــونــة عــيــسى ســعــود	أنثى	جوع
01/02/2014	أحمد عطا الصالح	ذكر(74)	جوع
01/02/2014	حــمــزة الــطــبــاع	ذكر (1)	جوع
01/02/2014	عمر ابو حيط	ذكر	جوع
02/02/2014	محمود السعدي	ذكر	قضى إثر تدافع الناس أثناء انتظاره لدوره في الحصول على المساعدات
03/02/2014	ضرار عمر غباري	ذكر (12)	جوع
03/02/2014	أحمد موسى "أبو عيسى"	ذكر ((56	جوع

03/02/2014	محمد أحمد قاسم	ذكر (14 يوم)	جوع
03/02/2014	حسين صايل فارس	ذكر (70)	جوع
04/02/2014	فـاطـمـة عـلـي عـبـويـنـي	أنثى	جوع
04/02/2014	جـنـى خـالـد حـصـرم	أنثى (6 أشهر)	جوع
04/02/2014	باسم خالد عبد الله	ذكر (33)	جوع
07/02/2014	إســلام أحـمـد شــاهـيـن	أنثى(طفلة)	جوع
08/02/2014	حربية عـلـي حلوانية	أنثى	جوع
08/02/2014	مـحـمـد أحـمـد صـامـد	ذكر	جوع
08/02/2014	زهـيـر عـمـر الـوزير	أنثى	جوع
08/02/2014	إبراهيم محمد دبدوب	ذكر	قضى جراء الاشتباكات
08/02/2014	خليل قاسم عمايري	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (جلطة قلبيه)
08/02/2014	جمعة منير خالد	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (جلطة قلبيه)
09/02/2014	أحـمـد جـمـعـة خــان	ذكر	جوع
10/02/2014	مؤيد محمد درويش	ذكر	جوع
11 or 12/02/2014	مجهول الهوية ملقب "بأبي الخير"	ذكر	جوع
12/02/2014	طلال عواد	ذكر (45)	قنص في بساتين حي الزين
15/02/2014	محمد فؤاد محمد	ذكر	إثر إصابته برصاص قناص
15/02/2014	محمد محمود بني المرجة	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (جلطة

			قلبيه)
15/02/2014	سعاد حسن فليون	أنثى	جوع
17/02/2014	حمد صالح الأبطح	ذكر (85)	جوع
17/02/2014	رغد محمد المصري	أنثى (5)	جوع
17/02/2014	محمد حسين زغمــوت	ذكر	
19/02/2014	أحمد منصور منصور المصري	ذكر (64)	جوع
19/02/2014	محمود حسين	ذكر(70)	جوع
20/02/2014	أحمد اسماعيل الرويه	ذكر	جوع
20/02/2014	عمر فضلون	ذكر	جوع
20/02/2014	محمود حسين	ذكر	جوع
22/02/2014	مجهول الهوية	ذكر	جوع
22/02/2014	مجهولة الهوية	أنثى	جوع

الهوامش

[1] وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (http://www.unrwa.org/where-we-work/syria/camp-profiles?field=16).

[2] تتراوح معظم التقديرات حتى أواخر فبراير/ شباط 2014 ما بين 17 و20 ألف شخص ظلوا يقيمون داخل مخيم اليرموك. أنظر على سبيل المثال تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين المعنون "الحياة تحت الحصار" فبراير/شباط 2014 والمتوفر عبر الرابط التالي: (http://www.ohchr.org/Documents/Countries/SY/LivingUnderSiege.pdf).

[3] الأونروا، الأزمة السورية، اعتباراً من 28 فبراير/ شباط 2014، أنظر: http://www.unrwa.org/syria-crisis#zoom=5&lat=34.05266&lon=38.49609&layers=00B00T، والأونروا "الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية، يوليو/ تموز – ديسمبر/ كانون الأول 2013، أنظر (http://www.unrwa.org/userfiles/201306071557.pdf). ولمزيد من المعلومات حول اللاجئين الفلسطينيين في سورية وكيف تأثروا بالأزمة هناك، أنظر المقال المعنون: "اللاجئون الفلسطينيون في سوريا: أزمات داخلية وخذلان دولي" بقلم علاء البرغوثي، الباحث في شؤون حقوق الإنسان، والمنشور في مجلة موارد التي تصدر عن منظمة العفو الدولية/ عدد فصل الشتاء 2014، والمتوفر عبر الرابط التالي: http://www.amnestymena.org/ar/Magazine/Issue21/PalestinianRefugeesinSyriaCrisesandBetrayal.aspx?articleID=1125)، وبالعربية فقط.

[4] الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة هي منظمة فلسطينية مسلحة أُنشأت في عام 1968 على يدي أحمد جبريل، حيث انشقت عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وتتخذ المنظمة من سوريا مركزاً لها، وقد ظلت متحالفة مع الحكومة السورية بشكل وثيق وتعتمد عليها طوال وجودها. ونفذت الجبهة عدداً من الهجمات ضد إسرائيل في السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم.

[5] منظمة العفو الدولية، *يجب على إسرائيل أن تُجري تحقيقاً في حادثة إطلاق النار على المحتجين في الجولان*. (رقم الوثيقة: MDE 15/027/2011)، 6 يونيو/حزيران 2011.

[6] بيان صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – سوريا، 17 ديسمبر/كانون الأول 2012؛ مركز توثيق الانتهاكات، *منسيون تحت الحصار: تقرير خاص حول حصار مخيم اليرموك في دمشق ومدينة المعضمية في ريف دمشق*، سبتمبر/أيلول 2013، ص. 5، متاح على الموقع: http://www.vdc-sy.info/index.php/en/reports/1379660373#.UwyIOvl_tIU، ومراسلات مع السكان النازحين ونشطاء حقوق الإنسان في 26 و 27 فبراير/شباط 2014. وقال أحد نشطاء حقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية إنه يقدر عدد الذين قُتلوا في الهجوم بنحو 250 شخصاً، جميعهم من المدنيين.

[7] مركز توثيق الانتهاكات، منسيون تحت الحصار: *تقرير خاص حول حصار مخيم اليرموك في دمشق ومدينة المعضمية في ريف دمشق*، سبتمبر/أيلول 2013، ص 9، متاح على الموقع: http://www.vdc-sy.info/index.php/en/reports/1379660373#.UwyIOvl_tIU

[8] وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين *"أونروا" تطالب بتوصيل الاحتياجات الإنسانية إلى اليرموك*، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، متاح على الموقع:
http://www.unrwa.org/newsroom/official-statements/unrwa-demands-humanitarian-access-yarmouk

[9] أنظر، منظمة العفو الدولية، قيود متنامية وظروف قاسية: محنة الذين يفرون من سوريا إلى الأردن (رقم الوثيقة: MDE/6/003/2013)، أكتوبر/تشرين الأول 2013، الصفحات 23-26 حول لبنان وتركيا والعراق ومصر، أنظر الرابط:
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE16/003/2013/en

[10] "جبهة النصرة لأهل الشام من مجاهدي الشام في ساحات الجهاد" المعروفة باسم "جبهة النصرة"، مرتبطة رسمياً بتنظيم "القاعدة". كما أن "داعش"، المعروفة أيضاً على نطاق واسع باسم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" كانت مرتبطة بتنظيم القاعدة كذلك. ولكن قيادة القاعدة نأت بنفسها علناً عن "داعش" في فبراير/شباط 2014. للاطلاع على المزيد بشأن هاتين الجماعتين المسلحتين والانتهاكات التي ارتُكبت على أيدي أعضاء "داعش"، أنظر: منظمة العفو الدولية، *حكم الخوف: انتهاكات "داعش" في الحجز بشمال سوريا* (رقم الوثيقة: MDE 24/063/2013)، ديسمبر/كانون الأول 2013.

[11] يشير معظم التقديرات في أواخر فبراير/شباط 2014 إلى أن عدد الذين مكثوا في اليرموك يتراوح بين 17,000 و 20,000 شخص. أنظر: مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، *العيش تحت الحصار*، فبراير/شباط 2014، على الرابط:
http://www.ohchr.org/Documents/Countries/SY/LivingUnderSiege.pdf

[12] أنظر صفحة المجموعة على فيس بوك على الرابط:
https://www.facebook.com/ActGroup.PalSyria

[13] "مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية" (التي تغيَّر اسمها فيما بعد ليصبح "الرابطة الفلسطينية لحقوق الإنسان – سوريا)"، *تقرير يوثق الخسائر الناجمة عن حصار مخيم اليرموك*، 9 يناير/كانون الثاني 2014، على الرابط:
https://www.oximity.com/article/Report-documenting-casualties-of-the-s-1

[14] أنظر الموقع: http://group194.net/english

[15] أنظر صفحته على فيس بوك على الرابط:
https://www.facebook.com/pages/Palestinian-camps-network-news-union/227152164084488

[16] يبدو أن الهجوم بالبراميل المتفجرة شكَّل هجوماً مباشراً على المدنيين. فقد قال أحد المتطوعين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني – سوريا لمنظمة العفو الدولية إنه كان على علم باثنين آخريْن على الأقل كانا قد توفيا نتيجةً لذلك الهجوم بالبراميل المتفجرة، في حين أن أحد السكان السابقين والناشط في مجال حقوق الإنسان قال للمنظمة إن سبعة أشخاص آخرين قضوا نحبهم فيما بعد متأثرين بجراحهم. أنظر: مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا، تقرير يومي حول أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، 16 يناير/كانون الثاني 2014 (باللغة العربية فقط).

[17] منظمة العفو الدولية، "إلى حبي: لن يفرِّقنا الموت"، 14 فبراير/شباط 2013، متاح على الرابط:
http://livewire.amnesty.org/2013/02/14/to-my-valentine-death-will-not-part-us

[18] الحياة، "اليرموك يفتي بأكل القطط"، 19 أكتوبر/تشرين الأول 2012، أنظر "الرابط:
http://alhayat.com/Details/563259
وشاهدت منظمة العفو الدولية أفلام فيديو تُظهر رجلاً وهو يقتل القطط ويسلخها ويأكلها، كما تظهر جلد كلب سُحب من

حاوية قمامة، بافتراض أن الجلد وُضع في الحاوية بعد ذبح الكلب وأكل لحمه. وأكدَّ رجال محليون أنه يتم أكل لحم هذين الحيوانين في مخيم اليرموك.

[19] أنظر الصورة المنشورة على تويتر من قبل "المركز الإعلامي السوري الحر" بعنوان "على الحافة، صبي يحاول حلب كلبة في اليرموك لإطعام رضيع يموت جوعاً" على الرابط: pic.twitter.com/iNLqsQsndJ

[20] أنظر الفيديو الذي نشرته "فجر بريس" على موقع "يوتيوب"، والذي يُظهر أطفالاً أُطلقت عليهم النار في منطقة خضراء تقع جنوب دمشق، على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=q-3bl47_81c

[21] أنظر الصورة التي نشرها على "فليكر" اتحاد شبكات أخبار اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، على الرابط:
http://www.flickr.com/photos/117091416@N08/12478364094/lightbox

[22] أنظر الرابط: http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/details/detainees/37546#.UwyM-vl_tIU

[23] أنظر الباب الطبي في موقع مركز توثيق الانتهاكات، *منسيون تحت الحصار: تقرير خاص حول حصار مخيم اليرموك في دمشق ومدينة المعضمية في ريف دمشق*، سبتمبر/أيلول 2013، ص 11-13، على الرابط:
http://www.vdc-sy.info/index.php/en/reports/1379660373#.UwyIOvl_tIU

[24] منظمة العفو الدولية، "إلى حبي: لن يفرِّقنا الموت"، 14 فبراير/شباط 2013، على الرابط:
http://livewire.amnesty.org/2013/02/14/to-my-valentine-death-will-not-part-us

[25] في مناسبات عدة في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2014، تحدثت منظمة العفو الدولية مع اثنين من ممثلي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني – سوريا ومتطوع مع الجمعية في مشفى فلسطين. ونحن هنا لا نفصح عن هويته بقصد حمايته.

[26] وفقاً للخبير الطبي، فإنه يمكن الكشف عن اليرقان في البول، وليس معرفة أسبابه. وثمة أسباب أخرى لليرقان غير التهاب الكبد A أو E ، من قبيل التسمم وأمراض الكبد الأخرى والملاريا. بيد أن هذه الأسباب الأخرى ليست معدية، ولا يُرجح أن تسبب وباء في سوريا. وعادة ما يتم تشخيص التهاب الكبد A و E عن طريق اختبار الجسيمات المضادة في الدم. وفي المراحل المبكرة من هذا المرض، يمكن تحري الفيروس في الغائط وعادة ما يوجَّه علاج التهاب الكبد نحو الأعراض، وخاصة الشعور بالإعياء وآلام المفاصل.

[27] أنظر موقع مركز توثيق الانتهاكات: http://www.vdc-sy.info

[28] مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا، ضحايا التعذيب والاختفاء القسري للاجئين الفلسطينيين في سوريا، أنظر الرابط: http://www.actionpal.org(بدون ذكر تاريخ النشر).

[29] أنظر موقع مركز توثيق الانتهاكات:
http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/details/martyrs/94769#.UwzLP_mPl0k؛ ومجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا، *خالد كان شهيداً: وداعاً خالد بكراوي* (باللغة العربية فقط، بدون ذكر تاريخ النشر).

[30] تبادلَ نشطاء شبكة أخبار مخيم اليرموك وغيرهم من النشطاء ذوي الصلة بمخيم اليرموك الأسماء عبر وسائل التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني.

[31] بيانات صادرة عن عدد من المنظمات ذات الصلة بمخيم اليرموك، ومن بينها بيان الرابطة الفلسطينية لحقوق الإنسان – سوريا، الصادر في 2 فبراير/شباط 2014.

---

[32] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد 2، 6، 9، و 12.

[33] دراسة أجراها الصليب الأحمر بعنوان: *القانون الإنساني الدولي العرفي: المجلد 1: القواعد*، تحرير: جيه إم هنكارتس و إلــ دوزوالد – بيك، 2005.

[34] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 1؛ أنظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 48، والبروتوكول الثاني، المادة 12(2).

[35] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 156، الصفحات: 591، 593، 595 – 598. أنظر أيضاً نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المواد 8(2) (ب) (i) و (ii) و 8 (2) (e) (i) (ii) (iv) و (xii). أنظر أيضاً المناقشة في دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العرفي، ص. 27.

[36] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 11، البروتوكول الأول، المادة 51(4).

[37] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 12؛ البروتوكول الأول، المادة 51 (4) (أ).

[38] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 14؛ البروتوكول الأول، المواد 51 (5) (ب) و 57.

[39] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 156؛ ص 599–601.

[40] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العرفي، القواعد 15–21.

[41] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العرفي، القواعد 22–24.

[42] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العرفي، القواعد 53–56.

[43] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدتان109–110.

[44] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 103.

[45] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 156، ص. 599–601.

[46] نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 7.

[47] أنظر إحصاءات مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، على الرابط:
http://www.unocha.org/cap/appeals/syria-crisis-humanitarian-response-2014
وإحصاءات مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على الرابط:
http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

سواء كان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن **منظمة العفو الدولية** تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

ما الذي بيدك أن تفعله؟

لقد أظهر النشطاء في شتى أنحاء العالم أن بالإمكان مقاومة القوى الخطرة التي تقوِّض حقوق الإنسان. فلتكن عنصراً من عناصر هذه الحركة. ولتواجه أولئك الذين يتاجرون في الخوف والكراهية.

- انضم إلى منظمة العفو الدولية حتى تصبح عنصراً من عناصر حركة عالمية تناضل في سبيل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وشارك مع منظمة العفو الدولية في بناء عالم أفضل.
- قدم تبرعاً لدعم عمل منظمة العفو الدولية.

معاً نستطيع أن نُسمع العالم أصواتنا.

☐ أرغب في تلقي المزيد من المعلومات عن كيفية الانضمام إلى منظمة العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

☐ أود أن أقدم تبرعاً لمنظمة العفو الدولية (تُقبل التبرعات بالجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي واليورو)

المبلغ

يُرجى تقييده على بطاقة: ☐ Visa ☐ Mastercard

رقم

تاريخ الانتهاء

التوقيع

يُرجى إرسال هذه الاستمارة إلى فرع منظمة العفو الدولية في بلدك (انظر www.amnesty.org/en/worldwide-sites لمزيد من المعلومات عن عناوين منظمة العفو الدولية في أنحاء العالم).
وفي حالة عدم وجود فرع للمنظمة في بلدك، يُرجى إرسال الاستمارة إلى الأمانة الدولية للمنظمة في لندن، على العنوان التالي:
Amnesty International, International Secretariat,
Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom



www.amnesty.org

أريد أن أساعد

انتـزاع الحياة من جوف اليرموك

جرائم الحرب ضد المدنيين المحاصَرين

ثلاث سنوات مضت على قيام السلطات السورية بالرد بوحشية على الاحتجاجات الشـعبية؛ مما أدى إلى اندلاع نزاع داخلي مسـلح ما انفكت ناره تستعر. وأصبح ما يربو على ربع مليون شخص يعيشون الآن تحت الحصار في مختلف أنحاء سورية، من بينهم حوالي 20 ألف في اليرموك. ولقد حصلت منظمة العفو الدولية على معلومات بشأن 194 شخصاً، قيل إن جميعهم مدنيون، لقوا حتفهم – معظمهم مـن جراء الجوع، وغياب الرعاية الطبية – منذ تشـديد القـوات الحكومية الحصار على اليرموك في يوليو/تموز 2013.

إن تجويـع الحكومـة للمدنيين في اليرمـوك، وقصفها للمرافـق الطبية، واعتقال العاملين الطبيين، وغيرها من الانتهاكات، ومن بينها الإخفاء القسـري، ربما يصل إلى حد جرائم الحرب.

وتدعـو منظمـة العفـو الدوليـة الحكومة السـورية إلى رفـع الحصار فـوراً عن اليرمـوك وغيره من المناطق المدنيـة، والتوقف عن القصف وغيره من الهجمات العشـوائية، والهجمـات التـي تسـتهدف المدنيين مباشـرة، وأن تسـمح بوصول المنظمـات والوكالات الإنسـانية دون قيود. وينبغي على جميـع الأطراف احترام دور العامليـن الطبييـن، والامتناع عن الاعتداء عليهم، وعلـى غيرهم من العاملين في المجال الإنساني.

amnesty.org

رقم الوثيقة: Index: MDE 24/008/2014 Arabic
مارس/آذار March 2014



منظمة العفو الدولية